الوضع الراهن لكتابة التاريخين الاسلامي والشرق أوسطي(★)

ألبرت حوراني
ترجمة : د. خيرية قاسمية

مقدمة:

وضع المقال التالي بعد إجراء عملية تقصٍّ لأوضاع الدراسات الشرق أوسطية في الوقت الراهن أشرفت عليها جمعيــة دراســات الشرق الأوســط في أمــريكــا الشماليـــة: Middle East Studies Association of North America) . ويقوم التقصي من جهة على ردود عددٍ من المؤرخين على قائمة استفسارات، ومن جهة أخرى على مطالعتي الخاصة، ويتوضح للقارىء أن مدى هذه المطالعات محدود، وعلى وجه الخصوص لن يشار إلى كتابات المؤرخين الألمان الحديثين إلاّ لماما، كما لن يشار في الغالب إلى كتابات علماء روسيا وإيران. وربما بدا هـذا تقصيراً واضحاً لـو أني سعيــت إلى استجلاء الموضوع بأكمله، إلاّ أنَه قد لا يكون كذلك في مقال هدفه طرح عدد من القضايا المحددة وتوضيحها ببعض الأمثلة.

وقد أعددت المقال عام(١٩٧٤) إلاّ أنّي أضفت له مـرجعـاً أو اثنين في الحواشي لأصـل بـه إلى الوقـت الحاضر؛ وقبــل نشره ظهــــر كتــــاب (M. G. S. Hodgson) وعنوانه: The Venture of Islam, 3 Vols (Univ. of Chicago. 1974] . وربما كـانــت بعض الأحكام التي توصلت إليها في مقالي قد تغيرت أو وردت بطريقة مختلفة، لو أتيح لي الإطلاع على هذا الكتاب القيم قبل نشر مقالي.

وأخص بالشكر أولئك الذين ناقشت معهم المسودة الأولى للمقال ومن بينهم (H. Inalcik, O. Grabar, E. Burke, I. Lapidus)

(★) عنوان الدراسة:
في كتاب:

The Présent State of Islamic and Middle Eastern Historiography.

Albert Hourani, Europe an Middle East.

The Macmillan Press LTD, London. 1980, PP. 161-196

إنَ الحضارة التي سادها الإسلام، وعبّرتْ عن نفسها على الأغلب باللغة العربية، والفارسية والتركية، كانت تدرك دوماً ماضيها الخاص، وأخرجت مجموعة متعاقبة من المؤرخين، لم يقتصر هدفهم على تخليد حُماتهم من الحكام، بل أيضاً تدوين كل ما هو معروف، طبقاً للمعتقدات الإسلامية، عن أماكن وأوقات نزول الوحي على الرسول وعن سلسلة الرواة الذين انتقلت بواسطتهم أقوال وأعمال الرسول إلى الأجيال التالية وإلى العلماء الذين شرحوا ونقلوا أنظمة الفكر والتشريع المستمدة من الوحي والحديث. ولم يختف هذا التقليد التاريخي تماماً، فقد ظهر في مصر في مطلع القرن التاسع عشر مؤلف تأريخي ضخم يعادل في أهميته كتب التاريخ الإخباري (Chronicle) في العصور الوسطى، ونعني به «عجائب الآثار» للجبرتي[١]، كما ظهرت في أواخر القرن نفسه بعض المؤلفات التي يمكن إدراجها في موقع متوسط بين النماذج الحديثة والوسيطة في كتابة التاريخ ومثال ذلك «الخطط» لمبارك[٢]، و«تاريخ» (Cevdet)[٣] و«كتاب الاستقصاء» للناصري[٤]، ويضاف إلى ذلك آخر معاجم الأعلام الضخمة التي تدوّن حياة العلماء والصالحين، «حِلْية البشر» للبيطار[٥] في سورية، و«سلوة الأنفاس» للكتّاني[٦] في مراكش. إلاّ أنّه منذ نهاية القرن التاسع عشر لم تعد كتابة التاريخ التقليدية قادرة على إعطاء الإطار الذي يتيح للمسلمين الذين تلقوا التعليم الحديث من رؤية ماضيهم الخاص، أو يمكّن علماء الغرب من فهم تطور المجتمع الإسلامي وحضارته.

وبالنسبة لأوروبا وأميركا الشمالية، فإنّ الدراسة المتخصصة للتاريخ الإسلامي لا ترجع إلى أبعد من جيلين من المؤرخين، إذ ظل التاريخ الإسلامي مدّة طويلة جزءاً من الدراسات الإسلامية التي هي بالتالي حصيلة ثانوية لدراسات تركّز أكثر على الشواغل الفكرية الكبرى للقرن التاسع عشر، فقه اللغة المقارن، النقد التوراتي «علم الديانة»[٧]. ولم تصبح دراسة الإسلام فرعاً مستقلاً تقتضي اهتمام العلماء الكامل إلاّ مع جيل (I. Goldziher) (١٨٥٠- ١٩٢١) (C. Snouck Hurgronie) (١٨٥٧-١٩٣٦)، وفي الجيل التالي مع (C. H. Becker) - (١٨٧٦-١٩٣٣)و (W Barthold) (١٨٦٩-١٩٣٠)، بدا بعض أولئك الذين درسوا الإسلام يعتبرون أنفسهم مؤرخين في المقام الأول، مهمتهم إعطاء التاريخ الإسلامي أعلى مستويات العلم والتفسير التاريخيين؛ وفي الجيل الحالي، فقط، أمكن في بعض الجامعات لعددٍ من أولئك الذين يعتبرون أنفسهم مؤرخين تكريس كل وقتهم أو بعضه لتدريس التاريخ الإسلامي.

وهكذا فقد تخلّفت دراسة التاريخ الإسلامي عن دراسة التاريخ الأوروبي بما يقارب (١٠٠) عام على الأقل، ولم يحُن الوقت بعد لوضع الأسس الضرورية أو خلق تقاليد راسية للصناعة الفنية. وحتى في عصرنا الراهن، لم تجذب دراسة التاريخ الإسلامي ذلك العدد الكافي من العلماء لأداء كل المهام الملحة، كما أنّها لم تُثِر بعد خيال علماء أوروبا وأميركا كما فعلت الصين واليابان. وكتقدير أولي، فإنّ تعليم التاريخ الإسلامي الجاد في المستوى الذي يتجاوز مقرّر العرض الأولي، لا يتم إلاّ في (٢٠) جامعة في أميركا الشمالية، و(٢٠) في أوروبا الغربية، و(٢٠) في الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية. وقد يوجد في أميركا الشمالية بين (٣٠) و(٥٠) أستاذاً جامعياً ممن يوجهون اهتمامهم الرئيسي للتاريخ الإسلامي، ويتراوح هذا العدد بين (١٥) و(٢٠) في بريطانيا وفرنسا وألمانيا، ومثل هذا العدد في مصر وتركيا و«اسرائيل»، وأقل منه في بلدان شرق أوسطية أخرى أي أن مجموع من يمكن اعتباره مؤرخاً إسلامياً بصورة رئيسية يتراوح بين (٢٠٠) و(٣٠٠) عالم.

ويحضر سنوياً عدة مئات من طلاب الجامعات في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية دورات أولية في التاريخ

الإسلامي، ويصل عددهم إلى عدة آلاف في الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية، إلاّ أنّ نسبة ضئيلة منهم تحضر درجة علمية أولى يشكل التاريخ الإسلامي، منها، جزءاً رئيسياً، وبضع عشرات فقط يتابعون دراساتهم العليا. وفي بعض فروع التاريخ الإسلامي لا يتخرج سوى عدد يسير من المؤرخين ذوي الخبرة الكافية وهو عدد لا يكفي لملء المراكز التعليمية الشاغرة.

إن قلّة عدد المدرسين والعاملين في حقل البحوث يؤدي إلى نتائج محددة، إذ لا يستطيع التخصص سوى عدد قليل منهم، ويتوجب على معظمهم تدريس حقل واسع؛ ولن يكن باستطاعتهم - مهما عملوا بجد كعلماء وكتاب - ملء كل الثغرات، ولنأخذ بعض الأمثلة الواضحة، حتى الآن لم تصنّف إلاّ بضع مجموعات من الوثائق بطريقة صحيحة، ولم تطبع جميع كتب التأريخ الإخباري الأساسية، كذلك فإنّ عدداً محدوداً من الكتب العامة للفترات أو المناطق قد وضع بأسلوب البحث الحديث؛ كما لا توجد إلاّ قلة من الرسائل العلمية التي تتناول بالدراسة فترات أو شخصيات هامة. وعلى الأغلب لا تتوفر كتب تراجم جيدة، حتى بالنسبة للفترة الحديثة. (سنعود إلى تفصيل بعض هذه النقاط في مواضع أخرى).

ويعيش العاملون في حقل التاريخ الإسلامي، على الأغلب، في عزلة: هي عزلة مادية أولاً، لأنهم يتوزعون بين عدة جامعات، وهي أيضاً عزلة فكرية، وكل منهم يدرس موضوعه الخاص - لأن هناك نوع من اتفاق ضمني بأن لا يتعدى أحدهم على مجال الآخر - كما أنّ هناك افتقار إلى ذلك النوع من المناظرات الذي يحفز إلى مزيد من البحث وإعمال الفكر. فدارسو التاريخ الإنكليزي مثلاً، على اطلاع واسع بمثل تلك المناقشات الواسعة والمثمرة التي تدور حول الطبقة العليا الحاكمة في القرن السابع عشر أو التركيب السياسي في القرن الثامن عشر، ولا نجد في حقل التاريخ الإسلامي إلاّ بعض الأمثلة المشابهة كالمناقشات التي جرت مؤخراً بين المؤرخين الفرنسيين ومؤرخي الشمال الافريقي حول غزوات بني هلال[٨]، والمجادلات حول جمال الدين الأفغاني التي أسهم بها **(Kedourie)** (Keddie)[٩] ولا شيء سواها، رغم أنّ التاريخ الإسلامي يفيض بالقضايا بحيث يمكن أن تهيء مناقشة التفسيرات المختلفة أحسن السبل للتقدم.

وقد ترجع العوائق الناجمة عن نقص عدد المؤرخين الأوروبيين والأميركيين في حقل التاريخ الإسلامي على الأغلب إلى التأخر النسبي للوضع العلمي في البلدان ذات العلاقة، إذ أنّ أي عالم غربي يعمل في حقل التاريخ الصيني والياباني يعرف تماماً المدى الذي يدين به للعلماء الصينيين واليابانيين في مجال وضع الأسس الراسخة للتعاون المثمر والحافز؛ أما في الشرق الأوسط ورغم استمرار كتابة مؤلفات التاريخ الإخباري ومعاجم السّير وفق الأسلوب القديم (مثل كتب الرافعي[١٠] في مصر، والغزي[١١] والطبّاخ[١٢] وكرد علي[١٣] في سورية، والعزاوي في العراق[١٤])، فإنّ ظهور كتابة التاريخ بالمعنى الحديث كان بطيئاً، واعترضته جملة عقبات منها: التطور البطيء في مجال التعليم العالي، والافتقار إلى البيئة الملائمة للبحث ووجود القيود السياسية على حرية التقصّي والطبع.

وقد تغيّر هذا الوضع في بعض البلدان، ففي مصر بدأ يتوضح الآن تقليد تاريخي أصيل في طبع النصوص والوثائق العربية، وفي ظهور بعض المؤلفات الجيدة في التاريخ المحلّي. وجلب العلماء المهاجرون إلى «إسرائيل» معهم أساليب العلم الأوروبي ومستوياته وأخذت بالترسخ. ويبدو تطور كتابة التاريخ التركي أكثرها تشويقاً لأنّه حدث في نفس الظروف التي حدث فيها في أوروبا في القرن التاسع عشر: أي نمو الوعي القومي وظهور الدولة - الأمة. وكما حدث في أوروبا، أثار هذا، الرغبة بفهم ماضي الأمة الذاتي وأعطى مفهوماً موجّهاً،

هو مفهوم الأمة الذي يشكل محوراً كافياً لبعض أنواع العمل التاريخي مهما بلغت الانتقادات التي يوجهها له المفكرون. لقد حاولت الثورة الكمالية أن تفسّر وتبرر وجودها بمصطلحات تاريخية واضحة، من أجل تكوين وعي الأمة لذاتها؛ هذا الحافز المستمد من أفكار علماء الاجتماع الفرنسيين في القرن التاسع عشر، أنتج عمل فؤاد كوبريلي - (Fuad Koprülü) المبدع، كعالم وأستاذ، وقد كوّن تلامذته - ممن يبحثون في الأرشيف العثماني - مدرسة تاريخية هامة.

إلاّ أنَّ خطوات التقدم كانت أكثر بطئاً في البلاد الأخرى، كما أن عدد المؤرخين أقل؛ ففي لبنان على سبيل المثال، يتولى عالم واحد فعلياً ذلك التقليد الطويل من التاريخ المحلي. ولا شك أن لهذا الواقع عدة نواحي سيئة. فالتفسير الذاتي يشكل عنصراً هاماً في كتابة التاريخ، وكتابة تاريخ مجتمع ما من الخارج تظل ناقصة إلى حد ما. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ العلماء المحليين باستطاعتهم القيام بعدة أمور أفضل من غيرهم كجمْع الوثائق المحلية، وتحرير النصوص، وقد ظهر في شمال افريقيا مؤخراً عدد من المقالات الرائعة ذات الدلالة (مثال ذلك كتاب تاريخ المغرب - (Histoire du Maghreb) للعروي[١٥]، إلاَّ أنَّ هذه المقالات لا زالت تنتظر البحث المجتهد حتى يمكن اختبار الأفكار التي وردت فيها أو تعديلها.

من المحتم إذن، وفي مثل هذه الظروف أن يكون التقدم في عملية التقصي التاريخي بطيئاً، ورغم ذلك فقد حدث التقدم بحيث أصبح هناك فرع أكاديمي مستقل للتاريخ الإسلامي وكسائر فروع الدراسة التاريخية يتألف من حقلين متصلين من حقول النشاط: الأول كشف المصادر وجمعها ونشرها، والثاني تفسير هذه المصادر، إلاَّ أنّه يجب الفصل بينهما من أجل التوضيح؛ وقد يبدو أكثر دقة وفقاً لطبيعة التفكير التاريخي الذي يتجه نحو الخاص، أن نبدأ بالمصادر.

يلاحظ أنّ المؤرخين المسلمين التقليديين يعتمدون على مؤلفات بعضهم بعضا: فكل كتاب تأريخ إخباري يشتمل، بصيغة ما، على مادة الكتب الأقدم: وبمعنى ما، فإنَّ أوائل مؤرخي الإسلام من الاوروبيين قد اتبعوا نفس العملية؛ فمصادرهم الأساسية كانت كتب التأريخ الإخباري، وكان إيجاد هذه الكتب ونشرها عملاً علمياً هاماً. وفي الوقت الراهن يمكن الحصول على عدد ضخم مطبوع من كتب التأريخ الإخباري الأساسية، إلاَّ أنَّ بعضها قد فُقد كلياً أو جزئياً وبعضها لا يزال غير مطبوع، أو أنَّ له طبعات قديمة وغير محقّقة، كتلك المؤلفات العربية التي نشرت في القاهرة في القرن التاسع عشر، وكتب التاريخ العثماني التي نشرت في استامبول، ولم ينشر حديثاً سوى عدد ضئيل من الطبعات بصورة مُرضية أكثر، ومثال ذلك طبعة الطبري الجديدة في القاهرة[١٦].

ويبقى استخدام المصادر الأدبية، دوماً، جزْاً هاماً من عمل المؤرخ الإسلامي وبالنسبة لبعض الفترات التاريخية، وبوجه خاص القرون الإسلامية الأولى، لا تتوفر إلاَّ قلة في المصادر الأخرى وحتى لو وجدت تلك المصادر يظل ممكناً الحصول على نتائج هامة بالأسلوب التقليدي: دراسة المصادر المكتوبة جيداً، سواء كانت تلك المصادر كتب التأريخ الإخباري، التراجم أو مؤلفات من نوع مختلف تماماً (مثلاً النصوص التشريعية). ويقوم بهذه الدراسة علماء يجمعون بين التدريب الكامل لفقه اللغة مع مهارة المؤرخ في طرح الاستفسارات التي تكشف معاني تلك المصادر الخفيّة والمتضمنة. ويعطي أدب الدراسة الإسلامية بعض الأمثلة الكلاسيكية: استخدام غولدزيهر - (Goldziher) لأدب «الحديث» بغرض إلقاء الضوء على المناظرات السياسية والفقهية في القرون الأولى[١٧]، وكذلك استخدام لامنس - (Lammens) لكتاب الأغاني من أجل إلقاء الضوء على مجتمع ما قبل الإسلام والمجتمع

الإسلامي الأول[١٨]. وتوضّح بعض المؤلفات التي ظهرت حديثاً مدى فعالية استخدام مثل هذا الأسلوب، مثال ذلك دراسة (Udovitch) للنصوص التشريعية لشرح تنظيم التجارة في العصر الوسط[١٩]، وكذلك ما قام به شعبان - (Shaaban) لتفحص المعنى الدقيق لكتب التأريخ الإخباري ذات العلاقة من أجل توضيح طبيعة « الثورة العباسية »[٢٠].

مع ذلك، فقد تحوّل الاهتمام في السنوات الأخيرة في حقل التاريخ الإسلامي كما في الحقول الأخرى من الدراسة التاريخية، عن استخدام المصادر الأدبية، إلى جمع واستخدام الوثائق أي النصوص المكتوبة بغرض عملي مباشر كالتجارة والإدارة، وهي نصوص يمكن للمؤرخ استخدامها لأغراض أخرى، ويقال في بعض الأحيان أنّ التاريخ الإسلامي، وعلى الأقل قبل الفترة العثمانية، لا يمكن إرساؤه على أسس متينة كما هو شأن تاريخ أوروبا الوسيطة، وذلك بسبب الافتقار إلى الدليل الوثائقي الراسخ. صحيح أنّه قد لا يتوفر أرشيف كامل ومنظّم للحكومات الإسلامية في العصر الوسيط، يشبه الأرشيف البابوي أو أرشيف ملوك فرنسا وانكلترا، ولكن هناك من المصادر ما يفوق تصورنا عادة، وكشف هذه المصادر لا زال ينتظر العلماء الذين يدفعهم فضولهم لطرح استفسارات جديدة، وكذلك ينتظر الاندفاع والتوفيق في إيجاد مواد جديدة تجيب على هذه الاستفسارات، وتجري الآن محاولة أكثر تنظيماً ونجاحاً لجمع ودراسة وثائق دور المحفوظات والوثائق الدبلوماسية، ووجدت هذه الوثائق في أماكن عديدة: في الأديرة والكنائس، في الأرشيف الأوروبي، في مكتبات استامبول التي احتوت وثائق من البلدان العديدة التي احتلتها الجيوش العثمانية، كما وردت هذه الوثائق في كتيبات أو ضمن كتب التأريخ الإخباري. وتبيّن بعض المؤلفات كالمجلدين الذين حررهما س. م. ستيرن (S. M. Stern) بعنوان[٢١] (Fatimid Decrees and Document from Islamic Chanceries)، مدى ما يمكن معرفته من هذه الوثائق. وتوجد كذلك بعض « الوقفيات » من العصور الوسطى، ويجرى الآن استخدام بعض « وقفيات » المؤسسات المملوكية الكبرى في القاهرة، وبالنسبة لمصر بوجه خاص، فإنّ حجم الوثائق كبير ويعود ذلك إلى المناخ الجاف واستمرارية الحياة الإدارية رغم التغيرات السياسية؛ وهذه الوثائق تشتمل أوراق البردي، التي تحتوي مادة إدارية ومالية هامة لكونها كثيرة التفاصيل ويمكن استخدامها علاوة على مادة مشابهة من عصور ما قبل الإسلام، وهي في الحقيقة لم تستخدم كثيراً، ومنذ (Grohmann) لا نجد إلاّ عدداً محدوداً من علماء البردي العرب. وهناك أيضاً الوثائق التجارية والتشريعية المحفوظة مع المؤلفات الدينية والأدبية في (Geniza) كنيس الفسطاط، وقد تمّ نشر ودراسة كثيرٍ منها، كما أنّها تشكل أساساً لمؤلفٍ كبيرٍ كتبه (Goitein) بعنوان:[٢٢] (A Mediterranean Society) - ولا يحتمل ظهور مؤلَّف آخر بهذا الحجم إلا أنّ (Richards) قام بنشر مجموعة أصغر حجماً من وثائق كنيس القرّائين في القاهرة[٢٣]؛ وقد وجد (D. and J. Sourdel) في استامبول (وهو أمر له دلالته) مجموعة وثائق من دمشق في القرن العاشر[٢٤].

أما بالنسبة لبدايات الفترة الحديثة، أي فترة الامبراطوريات الكبرى، فلدينا قبل كل شيء ثروات الأرشيف العثماني الضخمة التي لا تلقي الضوء على المؤسسات المركزية للامبراطورية العثمانية فقط، بل على الولايات التي تحكمها بما فيها أقاليم افريقيا الشمالية حيث كانت سلطتها واهية، وكذلك هي تلقي ضوءاً على جميع البلدان التي كان يتعامل معها سلاطين بني عثمان: أوروبا الشرقية والوسطى، روسيا، القوقاز وإيران؛ وهذه الوثائق لا تحوي معلومات عن فترة الحكم العثماني فقط، بل كذلك عن الفترات الأسبق.

وقد لحق التلَف والتبعثُر وثائق حكومات الولايات

العثمانية إلى حدٍ كبير، إلاّ أنّها لا تزال موجودة في بعض المدن التي كانت تتمتع باستقلال ذاتي كبير أو بيروقراطية متطورة، مثال ذلك، صوفيا، القاهرة، وتونس. ومؤخراً عثر مؤرخ مصري - عبد الرحيم - على مصادر وثائقية لتاريخ مصر المحلي في القرن الثامن عشر واستخدمها[٢٥].

وبالنسبة لتاريخ الولايات، هناك مصدر وثائقي آخر هو أرشيف المحاكم الشرعية التي تحوي بالإضافة إلى سجل الدعاوي الشرعية، مجموعة منوعة من وثائق عامة وخاصة أخرى (مثلاً الوصايا) التي كانت تسجّل في المحاكم، وقد قام ريموند (Raymond) مؤخراً باستخدام وثائق محكمة القاهرة لتفحص بُنية الملكية والثروة في القرن الثامن عشر في مصر[٢٦]. ويجري حالياً جمع وثائق المحاكم الشرعية في سورية ووضعها في متناول الدراسة.

أمّا بالنسبة لنفس الفترة في الدول الأخرى، فيوجد أرشيف في مراكش لم يدرس إلاّ لماماً. ولم يبق أرشيف منظم لإيران الصفويّه، إلاّ أنّه جرت عدة محاولاتٍ مؤخراً لجمع الوثائق، ويوضح مؤلف (Busse) المدى الذي يمكن جمعه حتى من عددٍ ضئيلٍ جداً من الوثائق[٢٧]. وهناك مصدر يبشّر بأهمية كبرى في الجزىء الشرقي من العالم الإسلامي. ونعني به الأرشيف الصيني للسلالتين الحاكمتين: (Ming) و(Ch'ing).

ويعتمد كثير مما كُتِبَ عن الشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين على الأوراق الدبلوماسية والقنصلية البريطانية والفرنسية، وسيستمر استخدام هذه الأوراق لأغراض متعددة، إلاّ أنّه فيما يتعلق بالتاريخ الداخلي لكل من الدولة العثمانية ودولة الفجر ودولة الأسرة العلوية، فهناك احتمال كبير أن دراسة هذه الأوراق ستحدث آراء جديدة مدهشة. ولا شك أنَّ إدخال نظام «الثلاثين سنة» في مكتب المحفوظات العامة البريطانية (Brithish Public Record Office) قد أتاح دراسة فترة السيطرة البريطانية بعمق، وبذلك أمكن إلقاء الضوء على العلاقة الاستعمارية من جانب واحد على الأقل. وحتى الآن لم يستخدم أرشيف الدول الأوروبية الأخرى - وبشكل خاص امبراطوريتي النمسا - المجر وروسيا - بالشكل الكافي، وكل من أرشيف هذه الدول سوف يضيف شيئاً خاصاً: ففي الفترة الأخيرة من التاريخ العثماني كان لكل قنصلية وسفارة مجموعتها الخاصة من الأتباع تستمد منهم تصورها الخاص في شؤون الدولة العثمانية السياسية وشؤون المجتمع العثماني. إلاّ أنَّ هناك الشيء الكثير الذي يتوجب معرفته من الأرشيف المحلي، الذي يتوفر بكثرة ونادراً ما استخدم؛ وبصرف النظر عن المصادر العثمانية، فإنَّ أرشيف الدولة المصرية غنيّ بوجه خاص، وقد تمّ تنظيمه لوضعه تحت تصرّف العلماء خلال حكم الملك فؤاد، وقد استخدم الأرشيف في ذلك الحين عدد من المؤرخين من أجل كتابة تاريخ مصر وسورية خلال حكم محمد علي (نشر أسد رستم مجموعة ضخمة من هذه الوثائق المتعلقة بسورية خلال حكم محمد علي[٢٨]، كما نشر (Deny) فهرساً للوثائق التركية[٢٩]. ومنذ عهد قريب جعل (A Schölch) هذه الوثائق أساساً لدراسة جديدة عن فترة عرابي[٣٠]. بحيث يمكن الآن ولأول مرة النظر إلى هذه الفترة من زاوية مصرية وليس بريطانية، وفيما يتعلق بمجموعات أخرى من الأرشيف، فإنَّ كشف (Holt) لسجلات الحكومة المهدية في السودان لم يكن متوقعاً[٣١] وهو برهان على أنَّ جميع الحكومات مهما بدت بعيدة عن النمط البيروقراطي النموذجي، تقوم في بنائها على الوثيقة (الورقة)، وأنَّ هذه الوثيقة يلحقها غالباً النسيان وليس التلف. والأرشيف «الإسرائيلي» كامل وجيد التنظيم أيضا. ويقوم الآن مؤرخون محليّون بجهد مصمّم في جميع بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا تقريباً،

وبمساعدة حكوماتهم، لكشف وثائق تاريخهم القومي وجمعها.

وفيما يتعلق بالفترة الحديثة نضيف إلى أن أوراق البنوك والشركات لم يجر الاطلاع عليها إلاَّ نادراً، باستثناء تلك المؤلفات الرائدة كالتي وضعها (Landau) بعنوان: (Bankers and Pashas)[٣٢]. وهناك أيضاً أوراق عائلية وشخصية أكثر مما نتوقع. وقد جمعت الأوراق الخاصة للدبلوماسيين والموظفين ورجال الأعمال البريطانيين في (Durham) (بالنسبة للسودان)، وفي أكسفورد (بالنسبة للبلاد الأخرى)، ولا توجد خطة مماثلة لجمع أوراق الموظفين الرسميين الفرنسيين في افريقيا الشمالية وسورية، ويحتفظ رجال السياسة في الشرق الأوسط بمجموعة أوراق خاصة أكثر مما يسمحون بها: في مصر استخدم أكثر من مؤرخ أوراق نوبار باشا، وكذلك توجد أوراق زغلول باشا؛ أمّا عن السياسات العربية بوجه عام، فهناك مجموعة ضخمة لأوراق شكيب أرسلان؛ والأرشيف الصهيوني المركزي (Central Zionist Archives)، وأرشيف وايزمان لهما أهمية أساسية بالنسبة لتطور «الوطن القومي اليهودي».

ويصعب إيجاد واستخدام السجلات الريفية في أي بلد يقوم فيه نظام اجتماعي تقليدي، ومع ذلك فهي في طريقها إلى الظهور. وهناك عدد ضخم من العقود الزراعية بين أوراق عائلة الخازن في المتحف اللبناني، وفي مراكش والأردن يجري التقدم الآن لاستخدام مواد مشابهة، وتحوي كتابات بعض الموظفين الفرنسيين الرسميين في افريقيا الشمالية مجموعة ضخمة من الملاحظات المفصلة والدقيقة عن الدعاوى القروية والتي لها على الأغلب قيمة الدليل الوثائقي: يمكن أن نشير بشكل خاص: إلى كتاب (Berque) وعنوانه:[٣٣] (Structures Sociales du Haut Atlas).

وتجدر العناية بالأرشيف والوثائق بعد كشفها، وهنا يدرك جميع العلماء الصعوبات المحيطة: الأرشيف الضخم في الدول الأوروبية الغربية مفتوح وجيد الترتيب وسهل الاستعمال. أوراق وزارة الخارجية الروسية - (السوفياتية) مغلقة أمام معظم الأجانب رغم أن بقية الأرشيف - (السوفياتي) الروسي مفتوح، ويتجه الأرشيف في الشرق الأوسط إلى التأرجح بين نقطتين - أحياناً مفتوح وأحياناً مغلق - إذ يسمح لبعض العلماء بالاطلاع عليه ولا يسمح لغيرهم؛ ويعود ذلك إلى عدة عوامل كالتوتر السياسي، وميْل الموظفين الرسميين إلى استخدام سلطتهم، وكذلك رغبة العلماء في الحفاظ على رأسمالهم الثقافي. وحتى لو منح الأرشيف فإنّه لا يسهل، دوماً، استخدامه: فهو سيء الترتيب والفهرسة والتصنيف، هذا إذا كان مصنّفاً على الإطلاق، وقد يتوفر عدد محدود من الأرشيفيين المدربين للعناية بالأرشيف، وقد تتوفر بعض تسهيلات التصوير أولا تتوفر إطلاقاً. وتتولى لجنة في تركيا دراسة عملية إعادة تنظيم الأرشيف، كما أنّ هناك خطة لتدريب الأرشيفيين، ولكن في تركيا كما في أماكن أخرى لا يزال الطريق طويلاً.

وقد حُفظ نموذجان من الوثائق، لأنهما كما يقول برنارد لويس «مكتوبتان على المعدن أو الحجر»: النقود النقوش. ويمكن لدراسة النقود أن تساعد بالتأكيد على توضيح التاريخ الاقتصادي والمالي بالإضافة إلى دراسة تاريخ الأسر الحاكمة، كما أنّها تلقي الضوء، إلى حد ما، على انتقال الأشكال الفنية، وتمّ عمل الكثير لجمع ودراسة النقود والنقوش، وعلى الأغلب بدافع من (G. C. Miles)، وتتوفر مجموعات نقود لكثير من الأسر الحاكمة الإسلامية، ومع ذلك فالنقوش تعد أكثر قيمة، وكما قال (Sauvaget) مردداً قول (Berchem)[٣٥]: إنّ غالبية النقوش توضح أحد موضوعين كبيرين أو كليهما، السلطة الدينية والسلطة السياسية والنقوش الإدارية المتوفرة هي أقل من مثيلاتها في الآثار الكلاسيكية، أمّا تلك النقوش التي تسجل ذكر

المؤسسات الوقفية فيمكن الاستفادة منها لتحديد تاريخ الأبنية ومعرفة من رعوا تلك المؤسسات، وبذلك يمكن تعقب خطوط التجارة والفتح وتجمع الثروة، وقد جمعت معظم النقوش العربية في العصر الوسيط في[٣٦] (corpus Inscriptionum Arabicarum)، وكذلك في (Répertoire Chronologique d'epigraphie arabe)[٣٧]. إلاّ أنّه لم يُعمل الكثير لجمع النقوش الفارسية أو النقود العربية في إيران.

ويمكن أيضاً، أن تستعمل الأبنية ومواقعها أو مواقع خرائبها، بشكل أوفى كمصادر للمعلومات التاريخية، ولكن من المدهش أن لا تتم سوى عدة أعمال للتنقيب عن المواقع الإسلامية منذ أن قام (Hamilton) بالتنقيب في خربة المفجر[٣٨]، و(Shlumberger) في قصر الحير الغربي وفي سوق (Lashkari): وجرت مؤخراً عدة حفريات وبعضها لا يزال جارياً: كتلك الحفريات التي يقوم بها (Scanlon) في الفسطاط و(Whitehouse) في (Siraf)، و(Grabar) في قصر الحير الشرقي. وقامت دائرة الآثار العراقية ببعض الحفريات كما تمت تنقيبات قليلة في إيران. وأسباب هذا القصور واضحة، هو الافتقار إلى الجهاز المدرّب والمال: وإذا توفر المال فمن الطبيعي أن يوجّه على الأغلب إلى التنقيب عن المواقع القديمة خلال الفترات التاريخية التي لا تتوفر فيها مصادر مكتوبة. إلاّ أنّ نقص المال المرصود لا يفسر إلاّ جانباً من التأخر الطويل في هذا المضمار، وذلك قبل أن تنشر تقارير محددة بهذا الشأن.

إلا أن دراسة الأبنية القائمة قد نالت حظاً أوفر من العمل، والدراسات الكلاسيكية التي قام بها كل من (Sauvaget) عن مدن سورية الإسلامية[٣٩]، و(Creswell)[٤٠] القاهرة، ودراسات (G. and W. Marcais)[٤١] شمال افريقيا، وضعت أسساً راسخة يبني عليها بعض العلماء أعمالهم: (Kessler)[٤٢] في القاهرة، و(Sourdel- Thomine)[٤٣] في سورية وإيران، و(Pugachenkova)[٤٤] في آسيا الوسطى، (Ayverdi)[٤٥] و(Kuran)[٤٦] في تركيا. ومنذ عهد قريب أمكن لأحد النقاد أن يصف دراسة (Golombek) للمزار في (Gazur Gah) بكونها «الدراسة الوحيدة الرئيسية لأي أثر باق بلغة عربية»[٤٧]. وحتى الآن لا تتوفر دراسات كافية لمدن وأبنية هامة. وتبدو الحاجة إلى ذلك ملحة لأن كثيراً من الآثار الباقية في وضع سيء من حيث الترميم؛ وعلى الأقل بدأ في الوقت الحاضر عمل فرنسي لمسح أبنية القاهرة في العصور الوسطى كما بدأ عمل بريطاني مماثل في القدس.

ونظراً لأنّ المدن لا تزال بحاجة إلى دراسة، فمن غير المتوقع إذن أن تكون آثار المناطق الريفية قد لاقت حظاً كبيراً من العمل. ويقدم كتاب (Adams) وعنوانه: (Land Behind Baghdad)[٤٨]، مثالاً جيداً حول طريقة الجمع بين الأساليب الفنية الأثرية وغيرها من الأساليب الفنية بهدف دراسة النمط المتغير لاستخدام الأرض في إقليم واحد، وفي بعض المناطق كالسهل الداخلي في سورية وسهل تونس، وهي مناطق تبدّل فيها أسلوب استخدام الأرض عبر التاريخ، يمكن للتنقيب في القرى المهجورة أن يساعدنا على فهم التفاعل بين حياة الاستقرار وحياة التنقل.

ويتبع في الوقت الحاضر أسلوب تاريخي ناجع في أنحاء مختلفة من العالم، إلاّ أنّه نادراً ما يستعمل في الشرق الأوسط ونعني به تسجيل «التاريخ الشفهي». ويشمل هذا المصطلح ضربين مختلفين من ضروب النشاط. الأول هو تسجيل ذكريات الأفراد الذين لعبوا دوراً في الحياة العامة، وقد جرت محاولات منظمة في هذا المجال في الجامعة العبرية في القدس والجامعة الأميركية في بيروت، إلاّ أن كتاب (Seale) بعنوان:

(The Struggle for Syria)[٤٩] يوضح كيف يمكن لكتاب ما أن يقوم على مئات المقابلات مع رجال السياسة، الذين وجهت إليهم أسئلة حاذقة وتمّ تحليل ردودهم ببراعة. ولكننا نعني بالتاريخ الشفهي أمراً آخر هو تسجيل الذاكرة الجماعية لوحدة اجتماعية ما، وهي بوجه خاص، مجموعة قليلة العدد، مُغلقة وغير متعلّمة. وقد اتبع هذا الأسلوب على نطاق واسع في افريقيا شبه الصحراوية ليكمّل المصادر المكتوبة المحدودة، وكان استخدام هذا الأسلوب أحد عوامل التقدم السريع في التاريخ الافريقي في الجيل الحاضر. أمّا فيما يتعلق بالشرق الأوسط، فلا نجد إلاّ قلة من الأعمال - قام بها علماء الانتروبولوجيا أكثر من المؤرخين - استخدمت فيها الملاحظة الشخصية والمقابلات جنباً إلى جنب مع المصادر المكتوبة: ونجد أمثلة جيدة لذلك في كتاب (Evans- Pritchard) وعنوانه: (The Sanusi of Cyrenaica)[٥٠]، وكتاب (Berque) وعنوانه: Histoire Social d'un Village egyptien au XXéme Siécle)[٥١].

ولو توجب استخدام المصادر كما ينبغي، فلا بدَّ من مجموعة متنوعة من الأدوات لا تتوفر جميعاً. وفي بعض النواحي، فإنّ العامل في حقل التاريخ الإسلامي هو أكثر توفيقاً، فيما يتعلق بأعمال البيلوغرافيا لديه كتاب (Sauvaget) وعنوانه - (Introduction to the. History of The Muslim East)[٥٢] الذي عدّله (Cahen) وترجمه إلى الإنكليزية مع تنقيحات إضافية، وأقدم من كتاب (Sauvaget) المؤلَّف الذي وضعه (Brockelmann) للأدب العربي[٥٣]، وكتاب أحدث وضعه كحّاله[٥٤]، وأحدث كتب البيبلوغرافيا للأدب العربي وضعه[٥٥] (Sezgin)، وهناك كتاب مشابه وضعه (Graf) للأدب العربي المسيحي[٥٦]؛ أما بالنسبة للأدب الفارسي، فهناك كتاب (Storey) (ولا نجد ترجمة معدّة له إلاّ باللغة الروسية)[٥٧]. إلاّ أننا نفتقر إلى فهارس، أو حتى مجرد قوائم، لكثير من مجموعات الأرشيف والوثائق والمحفوظات الهامة، وتتوفر إلى حد ما مختارات مطبوعة من الوثائق مع الحواشي يمكن اعتبارها كتيبات مأخوذة عن الأصل، وبصرف النظر عن تلك المجموعات التي وضعها (Stern) و(Busse) التي أشرنا إليها سابقاً، فقد طبعت أنواع مختلفة من الوثائق العثمانية إمابالإنكليزية من قبل (B. Lewis)[٥٨] و(Heyd)[٥٩]، أو بالفرنسية من قبل (Sauvaget), ، و(Mantran)[٦٠]، أو بالتركية من قبل (Barkan)[٦١] وغيره.

ويعتبر (Index Islamicus) أداة عمل ممتازة للمقالات باللغات الأوروبية. كما أن هناك (Index Iranicus) للمقالات الفارسية ومؤلف مشابه للمقالات التركية.

أمّا (Index Arabicus)، فقد أوشك إعداده على الانتهاء في انكلترا، كما يعدّ هناك أيضاً[٦٢] - (Index Hebraicus). ونحن بحاجة إلى قوائم إضافية عن الكتب التي تنشر حديثاً في بلدان الشرق الأوسط حيث لا يُنشر فيها أسلوب مراجعة الكتب، وكذلك نحن بحاجة إلى خلاصات للكتب والمقالات المنشورة بلغات غير معروفة على نطاق واسع بين العلماء (بوجه خاص الروسية، وفي المستقبل اليابانية كذلك) كي تكمّل تلك الخلاصات التي تظهر في: (Abstract Islamica) و- (Orientalistiche- Literaturzeitung).

أما فيما يتعلق بالكتب التي تعطي نطاقاً واسعاً من المعلومات الأساسية، فإنّ - Islam) في طبعتها الاولى والثانية، هى نتاج رائع للتعاون الدولي العميق، ويجب ان تكمّل (Isalm-Ansiklopedisi) (of Encyclopaedia التركية[٦٤]. ويصلح كمرجع سريع موثوق به كل من - (Handbuch-Orientalistik)[٦٥] و(Index Documentaire) الواردان في كتاب: (La Civilisation de l'Islam Classique) لمؤلفيه (D. and. J. Sourdel)[٦٦] وعن علم الأنساب لدينا كتاب (Manuel) لمؤلفه[٦٧]

(Zambaur)[٦٧]، وكتـــاب - (The Islamic Dynasties) لمؤلفـــه[٦٨] (Bosworth)[٦٨]، وعـــن الكرونولوجيا (Chronology)، بمعنى تعيين التـواريـخ الدقيقة للأحداث وترتيبها وفقاً لتسلسلها الزمني - نجد كتاب - (Freeman-Crenville) وعنوانه: - (The Muslim and Christian Calendars)[٦٩].

وبالإضافة الى ذلك تنقصنا أدوات اخرى للعمل ويشعر مؤرخو جميع الفترات التاريخية بـالحاجـة إلى خـرائـط (ومخططات أفضل ويصلح - Historical Atlas of the Muslim Peoples - لـواضعـه: (Roolvink)[٧٠] للأغراض التعليمية التمهيدية؛ ولكـن لا تتـوفـر فيـه التفاصيل الملائمة للبحث. وبالنسبة للخرائط الحديثة التي توضح مواقع المدن والطرقات والمظاهر الطبيعية، فإنّ الخرائط التي وضعتها الأجهـزة الإداريـة الفـرنسيـة في سورية ولبنان تثير الإعجاب، وبالنسبة للمناطق الأخرى لا يبدو أنَّ هناك خرائط كاملة يمكن الوثوق بها سوى الخرائط التي وضعتها هيئات أركان الحرب الاوروبية قبل الحرب العالمية الأولى. أمَّا مخطـط القـاهـرة الذي وضعه العلماء الذين رافقوا حملة بـونـابـرت وطبـع في كتـاب (Description de L'Egypte)[٧١]، فيتميـز بمكانة فريدة. ولا نجد ما يماثله من حيث الدقة لمعظم المدن الأخرى، إلاّ أنَّ مخططي (Sauvaget) لنمو وتطور مدينتي حلب ودمشق يعدان نموذجين لمخططات مشابهة.

ويشعر جميع المؤرخين، بما فيهم العاملين في الحقل الإسلامي، بالحاجة إلى معـاجـم أفضـل وقـد أعيـدت مـؤخـراً طبـــاعـــة (Lexicon) الــذي وضعـــه (Redhouse)[٧٣] بالنسبة للغة التركيـة العثمانيـة، أمَّـا بالنسبة للغتين العربية والفارسية، فالحاجة ملحّة لمعاجم تُبنى على أسس تاريخية، ولا شك أنَّ مهمة وضع مثل هذه المعـاجـم تبــدو كبيرة جــداً؛ ويعد - (Oxford English Dictionary) نموذجاً لذلـك، فقـد استغـرق إنجازه نصف قرن في أيام أكثر رحابة، وفي حالة عدم وضع مثل هذه المعاجم، قد تكون، أكثر إلحاحاً، الحاجة إلى معجم بالعربية، يركز اهتماماً خاصاً على الفترة الوسيطة في اللغة العربية، وهي الفترة التي ثبتت فيها تقريباً صيغة المفردات المتعلقة بجميع حقول المعرفة واستمرت على هذا النحو حتى القرن التاسع عشر، ولا يزال (Supplement) الذي وضعه (Dozy)[٧٤]، أفضـل مرشد إلى هذه الصيغة، وإن كان بحاجة إلى مزيدٍ من التوسع وإلى إيصاله حتى الوقت الحاضر. وكذلك، فإنَّ من العوامل المساعدة توفر أعداد أكبر من المعاجم للهجات العربية، وأيضاً دراسات مفصّلة لتطور ومعنى المصطلحات الفنية، والتي تعتبر كائنات حيّة تخضع لتغيير مستمر. ويعطي (Massignon) في دراسته لتطور لغة الصوفية الفنية نموذجاً لذلك[٧٥]، وتتبّعت بعض مقالات بـرنـارد لـويس ذات الدلالـة تطـور المصطلحـات السياسية[٧٦]. وتشغل لغة الشعر أهمية خاصة بالنسبة لجميع البـاحثين، نظـراً لأنَّ كـل مـؤلّـف يحوي، على الأغلب، ثروة من الإشـارات الضمنيـة للشعـر العـربي والفارسي التي تشكل جوهر الثقـافـة الدنيـويـة، وقـد وضعت الجامعة العبرية في القدس فهرساً أبجدياً قيّماً للشعر العربي المبكر، وتبدو الحاجة إلى شيءٍ مماثل بالنسبة للشعر الفارسي.

ولا بدّ من توفر تسهيلاتٍ مناسبة للطبع، ومع أنَّ عمليـة نشر النصـوص مستمـرة، إلاّ أنَّ كثيراً مــن المؤلفـات التي لا يمكـن حصرهـا لا تـزال بشكـل مخطوطات، كما أنَّ كثيراً من المؤلفات التي سبق طبعها منذ مدةٍ طويلةٍ تحتاج إلى إعادة طبع نسخٍ محققةٍ منها، على أن يلحق بعضها فهارس موضوعات. ويشعر كثير من العلماء بالحاجة إلى إصدار طبعات جـديـدة لبعـض كتب التاريخ العربية ككتاب «الكامل» لابن الأثير، «مسالك الأبصار» للعمري، «مقدمة» ابن خلدون، «وعجائب الآثار» للجبرتي. كما أنَّ القسم الأعظم من

كتب التاريخ الإخباري العثمانية تحتاج إلى إعادة نشر.

ولقد ازدادت صعوبة طبع الرسائل والدراسات الأكاديمية بالطريقة التقليدية حتى لو أسهمت في ذلك إعانة حكومية، ويمكن الحصول على معظم الرسائل الأميركية على ميكروفيلم، إلاَّ أنَّ هذا لا يناسب الاستعمال العام. وقد تكون أجدى الوسائل في المستقبل عملية الجمع بين طباعة الأوفست وبين التوزيع المباشر، من خلال التبادل بين الجامعات والإعلان في الدوريات. وقد تمت تجربة من هذا النوع في ألمانيا في سلسلة: (Islam Kundliche Untersuchungen).

ويبدو أنَّ هناك اعتقاداً سائداً بوجود عددٍ كافٍ من الدوريات العلمية، وبصرف النظر عن الدوريات التاريخية العامة التي تعالج مقالاتها التاريخ غير الغربي مثل دورية: (Annals or Comparative Studies in Society and History). لدينا اليوم عدد ضخم من الدوريات العامة «الاستشراقية» و«الإسلامية»، ومن المفيد أن يزداد تخصص اهتمامات بعض هذه الدوريات، وتتبين من مجلة: (The International Journal of Middle East Studies) ومجلة: (The Journal of The Economic and Social History of the Orient) ومجلة Middle Eastern Studies قيمة التركيز الذي تضعه الدوريات على نموذج محدد من القضايا وهو تركيز ينبع من اهتمام رئيس التحرير الشخصي. وبالإضافة إلى الدوريات العلمية بالمعنى الدقيق هناك حاجة لإصدار «نشرات» منتظمة، تعطي معلومات عن أحدث المطبوعات والمؤتمرات، أو أي عملٍ علميٍ في طور الإعداد، كما تنشر قوائم بيبلوغرافية أو غير ذلك من ملاحظات وتساؤلات، وكذلك هناك حاجة لإصدار كتب سنوية أو أعداد خاصة من الدوريات التي تضم مؤلفاً - قد يبلغ (١٠٠) صفحة - وهو حجم لا يناسب نشره كمقال في مجلة، أو ككتاب.

ونظراً لأنَّ دراسة التاريخ الإسلامي هي فرع من المعرفة لا تمارسه إلاَّ قلة تعيش في عزلة أو تبعثر، يبدو أساسياً إذن إيجاد إطار ما يمكن من خلاله تبادل الآراء. هناك مكان لمؤرخي الإسلام في المؤتمرات العامة للمؤرخين أو للمستشرقين، وإن كان هذا المكان يعتبر هامشياً، نوعاً ما، وقد تكون أكثر فائدة عمليات التبادل التي تتم في الوقت الحاضر بين مجموعات صغيرة من العلماء تناقش قضيةً محددةً بدقة. ونعطي على ذلك مثالين، الأول سلسلة الاجتماعات التي عقدت في لندن: (Historians of the Middle East, Political and Social Change in Modern Egypt[11], Studies in the Economic History of the Middle East)[79]. والسلسلة الثانية هي التي عقدت في أوكسفورد: (The Islamic City[10], Islam and the Trade of Asia[11], Islamic Civilisation 950-1150)[82].

ونظراً لقلة عدد المتخصصين، فمن غير المحتمل توقع وجود تنظيمات دائمة لمؤرخي الإسلام في معظم البلاد، ولكن لا بدَّ من أن نذكر بهذا الشأن الاتحادات التاريخية في تركيا التي عبّرت وساعدت بنفس الوقت في توجيه الجهد لإعادة النظر بالماضي التركي، وهو جهد كان أحد النواحي الأساسية في الثورة الكمالية، وهذه الاتحادات هي: (The Turkish Historical Society, the Institute for the Study of Turkish Culture, The Institute for Seljuk History and Civilisation).

ومن المفيد هنا، أن نقيّم العمل الذي دفع به هذا العدد المحدود من المختصين في عصرنا، إذ عملوا ما يقارب من جيلين ضمن حدود المصادر والأدوات التي وصفناها. ولا شك أنَّ العرض المفصّل في حقل التاريخ الإسلامي، أي تعقّب الفترات التاريخية والبلدان المختلفة قد يقتضي الإطالة ويبعث على الملل، ولكن من الممكن أن نقدّم بعض البيانات العامة الواسعة.

أولاً: هناك فرق واضح في العمل الذي تمّ بالنسبة

للأنواع المختلفة من التاريخ، فقد استغرق التاريخ السياسي بوضوح معظم العمل، أي أخبار الحروب والفتوحات، الحكام والحكومات، وبعد ذلك يأتي دور «التاريخ الفكري»: أي حركات الفكر، المدارس التشريعية، العلماء والكتاب الذين تولّوا العملية الداخلية للتاريخ الإسلامي. ولم يُكتب إلاّ القليل عن التاريخ الاجتماعي حتى لو استخدمنا أكثر الأساليب مرونة لهذا الإصطلاح؛ وأقل من ذلك قد كتب عن التاريخ الاقتصادي، حتى بالنسبة للفترة الحديثة حيث تتوفر المادة الإحصائية، ولكن هناك بعض التغيير في السنوات الأخيرة كما سنرى. وقد شُرِعَ في الوقت الحاضر، بكتابة أنواع أخرى من التاريخ، مثال ذلك: التكنولوجيا والسكان.

ثانياً: يلاحظ، أيضاً، فرق آخر في مدى الاهتمام بدراسة الأقاليم المختلفة في العالم الإسلامي فقد وُجّه معظم الاهتمام نحو المناطق التي تقع حول الطرف الشرقي للبحر المتوسط، آسيا الصغرى، سورية بمفهومها الواسع، ومصر، ويعود ذلك إلى أسباب واضحة: هي الصلة الوثيقة بين هذه الأقطار وبقية عالم البحر المتوسط، غنى المصادر التاريخية، التقدم النسبي للتقليد المحلي في كتابه التاريخ، سواء الوسيط أو الحديث. ولأسباب مشابهة فقد وُجّه اهتمام كبير لتاريخ الأندلس والتفاعل بينها وبين أوروبا. إلاّ أنَّ مناطق الساحل الافريقي الشمالي، السودان، وشبه الجزيرة العربية والعراق بعد القرون الأولى، لم تنقل قدْراً كبيراً من العمل، والأقل من ذلك كانت إيران وبلاد ما وراء النهر.

ثالثاً: لقد نالت بعض الفترات التاريخية عناية أكبر في دراستها، رغم أن جميعها لم تستنفد تماماً. ورغم ندرة المصادر الأدبية، فإنَّ دراسة التاريخ الأموي قد جدّد باستخدام أساليب علم الآثار وبالفحص الدقيق للمصادر، ومن المحتمل أنَّ هذه الدراسة قد بلغت حداً يمكّن من عمل مؤلَّفٍ جديدٍ يكمل ما قام به (Wellhausen)[٨٣]؛ إلاَّ أنَّنا لا يمكن أن نقول الشيء نفسه بالنسبة للعباسيين، وفي السنوات الأخيرة قام (Shaaban) بدراسة الثورة التي مكنت العباسيين من الوصول إلى السلطة، كما أنَّ هناك بعض الكتابات حول بعض مؤسسات الحكم العباسي، وتجدر الإشارة إلى ما كتبه (Sourdel) عن الوزارة[٨٤]، إلاّ أنَّ التاريخ العباسي المتأخر لم تتمّ دراسته بشكلٍ وافٍ عدا فترات قصيرة، مثلاً: كتاب مقدسي عن بغداد في القرن الحادي عشر[٨٥]. وتعطي الفصول المتعددة في الجزء الخامس من (Cambridge History of Iran)[٨٦] على الأقل إطاراً عاماً لتسلسل الأحداث والمؤسسات المتعلقة بتاريخ السلاجقة، وقد درس (Cahen) في مؤلَّف قديم وضعه بعنوان: (La Syrie du nord à L'époque de croisades)[٨٧] سورية خلال الفترة السلجوقية، وفي مؤلَّف تالٍ عنوانه: (Pre- Ottoman Turkey)[٨٨] درس (Cahen) توسع الأتراك والإسلام في آسيا الصغرى، ولم يكتب سوى القليل عن الفاطميين أو عن التاريخ المغربي المبكر، رغم أن العصور الوسطى المتأخرة قد نالت حظاً أكبر؛ ويجدر هنا ذكر كتاب: (Brunschvig) وعنوانه[٨٩] (La Berbérie Orientale sous le Hafsids)[٨٩] أمّا عن أسبانيا فلدينا أولاً كتاب (Lévi- Provencal)[٩٠]. وقد كتب (Gibb) عن الأيوبيين بعض المقالات الثاقبة[٩١]، أمّا فترة المماليك في مصر فلم تتم بعد دراستها بدقة حتى بالنسبة للمجتمع العسكري الذي يعد المؤسسة الأساسية للمماليك، رغم أن (Ayalon) قد وضع أسساً راسخة[٩٢]، ودرس درّاج بعمق حكم أحد المماليك[٩٣].

وبالنسبة لإيران في الفترة نفسها، فإنَّ مؤلف (Spuler) يعد هاماً[٩٤]. ويوجد عدد من الدراسات وخاصة لعلماء ألمان، حول الفترة الصفوية، كما أنَّ هناك تركيز معيّن على أصول الأسر الحاكمة[٩٥]. وتوضح ترجمة (Minorsky) لكتاب «تذكرة الملوك» مع

الحواشي[٩٦]، النظـــام الإداري، كما أنَّ دراســـات (Aubin)[٩٧] تلقي الضوء على الأسلوب الذي أقحم النظام نفسه في عمق المجتمع الإيراني.

وبوجه عام، فإنَّ ما كتب عن الصفويين يعد أقل بكثيرٍ مما كُتِبَ عن العثمانيين، ويسهل تفسير ذلك في اتساع مدى الحكم والنفوذ العثمانيين، وتوفر الأرشيف. ومنذ عشرين سنة، وقبل أن يكشف الأرشيف، حاول (Gibb)[٩٨] تقديم إطارٍ يمكّن على الأقل من فهم التاريخ العثماني المتأخر، واستمر هذا مدة جيل كامل ولا شك أنَّه قد حقق هدفه في إثارة الفكر، إلاَّ أنَّ البحث المفصّل في الأرشيف وفي غيره من المصادر المخطوطة قد أتاح تكوين وجهة نظر أوضح وأكمل وإلى حد ما مختلفة، عن طبيعة وعمل الحكـومـة المركـزيـة ونظـام الضرائب، وقد تولى علماء أتراك الجانب الأكبر من هذا العمـــل. ونخص مـــن بينهـــم (Uzun Carsili)[٩٩] و (Inalcik)، وقد صدر للثاني كتاب حديث بعنوان: (The Ottoman Empire The Classical Age 1300-1600)[١٠٠] يلخص وضوح الوضع الراهن للعمـل البحثي. وتكمن قوة عمل كهذا في إدراكه آلية عمل الحكومة المركزية. ولم يكتب إلاَّ القليل عن مظاهر أخرى من المجتمـع العثماني. أمّـا فيما يتعلـق بـالنظـام التشريعي، فإنَّ بعض المقالات التي كتبها (Heyd)، وكذلك كتابه الذي نُشِرَ بعد وفاته عن القانون الجنائي العثماني[١٠١]، هي محاولة لتجاوز النصوص والنظر في أساليب تفسير القانون وتطبيقه عملياً. وقد جذبت مسألة تنظيم الصناعة والتجارة بعـض الاهتمام وبـوجـه خـاص التجارة الدولية، حيث يمكـن هنـا استخـدام المصـادر الأوروبية إلى جانب المصادر العثمانية، كما فعل[١٠٢] (Inalcik) في دراسته عن تجارة الحرير.

لقد كان من المحتم أن يوجه الاهتمام نحو الحكومة المركزية والعاصمة أكثر من أن يوجه نحو الولايات، وصحيح أن يكون الأمر كذلك، لأنَّ أية محاولة لكتابه تاريخ الولايات، حتى تلك الولايات البعيدة التي كانت تبدو مستقلة عملياً، لا بدّ لها من أن تأخذ بعين الاعتبار تماماً السياسات والأساليب العثمانية إذا كان عليها تقديم صورة صحيحة. وقـد تمّ قـدر كبير مـن العمـل عـن الإدارة والضرائب والأراضي في بلاد البلقان حيث عمد عدد من علماء التاريخ العثماني في الدويلات التي ورثت الدولة العثمانية، إلى البحث بجدّ في السجلات المحلية، في هنغاريا، بلغاريا، ألبانيا، رومانيا، وقبل كل شيء في يوغسلافيا. وبالإضافة إلى ذلك حدث تقدم كبير في دراسة ولاية مصر. ولعدة سنوات مضت كان كل ما يكتب عن مصر يستند إلى مصادر ثلاثة: **تاريخ الجبرتي** الإخبـــاري و (La Description de L'Egypte) و(Volney's Voyage).

ولكن في السنوات القليلـة الماضيـة استطـاع ثلاثـة مؤرخين، في طرحهم لثلاثة مسائل مختلفة أن يغيّروا فهمنا لتاريخ مصر. فقد استطاع (Shaw) باستناده على السجلات الماليـة. أن يـوضـح بـالتفصيـل البُنيـة الإدارية[١٠٣]، كما أنَّ (Holt) باستخدامه عدداً واسعاً من كتب التاريخ الإخباري، قام بتحليل طبيعة وتاريخ أمراء المماليك[١٠٤] ودرس (Raymond) في جملة ما درس، التوازن الدقيق بين الحكومة والنشاط السياسي في القاهرة[١٠٥]. وكان نصيب الولايات الأخرى أقل في العمل، ونجد في أناضوليا بعض كتب التاريخ المحلية المتفاوتة القيمة. أما في سورية فنجد مؤلّفين أو ثلاثة عن المدن - يضاف إلى ذلك عمل نادر جداً - وهو ما قام به **صليبي** لتقصّي طبقة الأعيان في جبل لبنان[١٠٦]. وأقل تلك الأعمال هـي التي جـرت لافـريقيـا الشماليـة العثمانيـــة وأيضـــاً لمراكش في نفس الفترة. إلاَّ أنَّ مقالات[١٠٧] (Mantran, Hess)[١٠٨] تـذكـرنـا بـأنَّ الوجود العثماني كان، هنا، كذلك حقيقة واقعة.

أمّا بشأن التاريخ الحديث، فيمكن ذكر الشيء نفسه، على الأغلب؛ وقد تمّ قدرٌ كبيرٌ من العمل أو أنَّه في

طور التقدم؛ إلاّ أنّه لم يشمل الحقل كله، فالجزء الأكبر منه يعالج فرعين من الموضوع، الكتب القديمة عالجت بصورة رئيسية علاقات الدول الأوروبية فيما بينها ومع الامبراطورية العثمانية، إيران، مصر، مراكش؛ وبدت هذه الدول الأخيرة وكأنها، فقط، كيان سلبي تعمل القوى الأوروبية على الخلاف بشأنه والتفاوض حوله، أو على أنّه مسرح لاضطرابات أدت بالدول الأوروبية إلى إعادة تسوية العلاقات فيما بينها. وكتاب (Langer)، وعنوانه: [١٠٩] (The Diplomacy of Imperialism) مثال كلاسيكي للبحث المدقق الذي تمّ ضمن هذا الإطار، كما أنَّ كتاب (Anderson) بعنوان: [١١٠] (The Eastern Question) هو تلخيص مفيد لنتائج مثل هذا العمل. لا شك أنَّ فتح الأرشيف البريطاني إلى نهاية الحرب العالمية الثانية قد أتاح المجال لقدرٍ كبيرٍ من العمل الجديد بوجه خاص حول علاقات القوى الكبرى بالحركات القومية في الشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الأولى[١١١]، ولا نجد سوى عددٍ قليلٍ من المقالات التي تحاول أن ترى في الحكومات المحلية أطرافاً فعالة، مثال ذلك مقالات (Naff)[١١٢]، و (Cunningham)[١١٣].

وقد حدث مؤخراً تبدل في وجهة النظر هذه نتيجة عمل يعالج بصورة رئيسية محاولات الحكومات المركزية إصلاح أو تحديث بلادهم في ضوء الأفكار المقتبسة من أوروبا. ووجهة النظر هذه ترى في الحكومات المحلية فعالية، إلاّ أنّها فعالية مستمدة من النماذج الأوروبية، في حين تبدو المجتمعات التي تحكمها وكأنها كتل سلبية، وقد تولى علماء أتراك وأوروبيون عملاً كبيراً من هذا النوع، ويمثل هذا التقليد أحسن تمثيل مؤلفان هامان: الأول وضعه (Lewis) بعنوان:[١١٤] (The Emergence of Modern Turkey) والثاني وضعه (Davidson) بعنوان: (Reform in the ottoman Empire 1856- 1876)[١١٥].

وفي حركة مشابهة في مصر نجد عملاً قديماً لعلماء فرنسيين وإيطاليين ومصريين، إلاّ أنّنا لا نجد عملاً معاصراً ذا شأن. وهناك قدر متزايد من العمل يتناول السياسات الإصلاحية. التي تولّتها الحكومات الأوروبية الإمبريالية. وتتجه الكتب الأقدم إلى القبول دون مناقشة التفسير الذي يطرحه الحكام الإمبرياليين حول دوافعهم وتقييم نجاحهم، إلاّ أنّ الأعمال الأخيرة، التي تستند على الأرشيف والأوراق الخاصة تحاول أن تربط بطريقة واقعية السياسات الإصلاحية بالمصالح الإمبريالية، وأن تضعها في سياق علاقة بين شعوب ولا تبحث فيها وكأنها تجري في فراغ. وأيضاً فقد تمّ معظم العمل في هذا المجال عن مصر، ويرد إلى الذهن، هنا، كتاب[١١٦] (Tignor) وكتاب **عفاف لطفي السيد**[١١٧]، كما أنّ معظم العمل تركّز حول المناطق التابعة لبريطانيا أكثر من المناطق التابعة لفرنسا، عدا قلة من الأعمال مثال ذلك: (Ageron) الهام للسياسة الفرنسية في الجزائر.

وبتوسيع الموضوع منطقياً، نجد أنّ الآراء أو المذاهب بالمعنى الذي يمكنها فيه من تبرير أو انتقاد عملية الإصلاح أو التحديث قد جذبت اهتماماً كبيراً. ولدينا مؤلفات هامة حول حركات الإصلاح الإسلامي لكل من[١١٩] (Adams) و[١٢٠] (Jomier) ومقالة نقدية عميقة لـ [١٢١] (Gibb)، وعن الوحدة الإسلامية كحركة سياسية، فإنّ كتاب (Keddie) عن حياة جمال الدين الأفغاني[١٢٢]، يجعل صورة العمل البحثي المتأخر كما يجيب على بعض التساؤلات وإن لم تكن جميعها، وكتاب (S. Mardin) وعنوانه: (The Genesis of Young Ottoman Thought)[١٢٣] يتحرّى أصول نوع واحد من القومية؛ أما عن القومية العربية، فإنّ مؤلفات: Zeine)[١٢٤]، Dawn[١٢٥]، Haim[١٢٦]، Kedourie[١٢٧]) تطرح تساؤلاً قديماً مستمداً من كتاب أنطونيوس[١٢٨] (The Arab Awakening).

وفيما يتعلق بتحولات التركيب الاجتماعي التي تشكل أساس التحول السياسي، أو أنها تتكون بفعله، فلم يكتب الكثير إلى أن بدأ عدد من المؤرخين بالنظر إلى الشرق الأوسط من زاوية جديدة.

لو أننا عنينا بالكمية فقط، فإنّ الصورة التي رسمنا خطوطها العريضة الآن تصوّر حقلاً من حقول النشاط لم يمز في الماضي إلاّ بعمل ضئيل ولكن قدراً أكبر يجري الآن فعلاً (على الأقل في أجزاء منه)، وهناك الكثير لعمله في المستقبل. إلاّ أنّ من يعمل في هذا الحقل أو ينظر إليه عن كثبٍ لا يشعر بالارتياح والثقة للتقدم الذي حصل. ومن خلال المناقشات التي خرجت منها هذه الدراسة بدا قدر كبير من القلق حول نوعية ما عمل. فهناك إحساس عام بأن مستوى العمل الذي تمّ في التاريخ الإسلامي لم يكن أدنى فقط من مستوى العمل في التاريخ الأوروبي أو الأميركي، والذي بدأ منذ (١٠٠) عام، بل أيضاً هو أدنى من مستوى العمل في التاريخ الصيني والياباني. ونحن إذ نتحدث عن مستويات أدنى، فإنّنا قد نعني شيئاً يمكن إدراكه أو ملاحظته، ولكن يصعب تحديده، وعلى سبيل المثال: مستويات «البراعة» التي تظهر في استخدام المصادر، ترتيب المواد، قوة الحجة؛ إلاّ أنّنا، هنا، نعني شيئاً أكثر تحديداً: هو حجم الاهتمام الموجه أولاً إلى ذلك النوع من القضايا التي تشغل اهتمام المؤرخين اليوم، **وثانياً** إلى الأفكار المستمدة من ثقافة العصر التاريخية العامة.

ونحن حين نتكلم عن «أفكار» المؤرخ، لا نعني أنّه بحاجة إلى العمل بنفس الأسلوب الذي يتبعه عالم الاجتماع، أي بوضع فرضية ما ثم البحث عن المواد التي تمكّن من اختبار هذه الفرضية. إنّ في ذهن كل مؤرخ أولوية محددة نحو الخاص، بمعنى أنّ هناك شيئاً ما، ربما لا يستطيع أن يعبّر عنه بكلمات: يدفع بتصوّره نحو بلدٍ ما، عصرٍ ما، شخصٍ ما، أو أحد مظاهر المسرح الإنساني؛ ويتوجب عليه، بالتأكيد، أن يمتلك مبدأ للانتقاء وللتأكيد حين يعمل على هذا الشيء الخاص؛ ولكن بإمكانه أن يستمدّ هذا المبدأ من أكثر من مصدر. فقد يكون لديه نظرية واضحة، فرضية حول العلاقات السببيّه أو المنطقية، أو «مفهوم منظم»، نموذج مثالي، تمثله تلك الأشياء الخاصة بصورةٍ غير تامة، أو ربما قد تأتيه الأفكار مختفية أو متضمنة في قاعدة أخلاقية، في بعض أعمال التاريخ التي أثارت اهتمامه، أو أن تكون هذه الأفكار قد انتشرت داخل ثقافته العامة.

وبالتالي ينشأ عن هذه المبادىء والأفكار تعريف محدد لمادة الموضوع: ماذا نعني «بالتاريخ الإسلامي» أو «التاريخ الشرق أوسطي»، وكيف يتوجب تقسيمه إلى فترات أو إلى أقاليم «**العالم الإسلامي**».

وقد بدا لكثير من الذين شاركوا في المناقشات التي خرجت منها هذه الدراسة، أن بنية الأفكار التي تقوم حولها الكتابة التاريخية عن التاريخ الإسلامي غير وافية، بمعنى أنها لا تمكّن المؤرخين من توضيح كثيرٍ من مظاهر التاريخ الإسلامي أو الإجابة على التساؤلات أو إرضاء مطالب المؤرخين العاملين في الحقول الأخرى من التاريخ. وبتعبير آخر، فإنّ أولئك الذين يقرّ لهم سائر المؤرخين بالأصالة ويشاركونهم ثقافتهم التاريخية لم يكتبوا سوى القليل في مجال التاريخ الإسلامي. ورغم ما أحدثه الجيل الماضي من تغيرات، يلاحظ أنّ معظم العمل قد تولاه العاملون في «الاستشراق العام». وكان من المحتّم أن يكون الأمر كذلك إلى حين. ولأنّ المستشرقين من الجيل القديم كانوا هم العلماء الوحيدين المهتمين حقيقة بالعالم الإسلامي، وكانوا يملكون وحدهم المفتاح الأساسي للكشف عن أسراره: أي معرفة لغاته. فقد طُلب منهم القيام بعدة مهام دون أن يكونوا قد أُعدوا لأدائها جميعاً بالشكل الكامل: تدريس اللغات، تقويم الأدب، دراسة التاريخ، شرح الأنظمة التشريعية

والدينية. وحتى تقديم المشورة للحكومات وتنوير الرأي العام بشأن القضايا السياسية.

وأجاد أعظم هؤلاء المستشرقين في كتابة وتدريس حقل واسع النطاق. وأظهروا سعة في المعرفة والفهم قد لا يستطيع بلوغها سوى قلة من العلماء الحديثين، ولكنهم فعلوا ذلك على حساب شيء آخر؛ إذ في بعض نواحي الحقل الواسع الذي عملوا فيه كان عليهم أن يرضوا بمستوى أدنى من البراعة التي ربما كانوا هم يودونها؛ معظمهم كان على اطلاع واسع في فقه اللغة والدراسات الدينية. إلاّ أنهم كانوا أقلّ مستوى في الأدب الصرف، وحتى أقلّ في التاريخ، وأقلّ من ذلك كله في العلوم الاجتماعية. وحين كانوا يكتبون في التاريخ اتجهوا إمّا إلى أن ينقلوا إلى مجال الدراسة التاريخية تلك المفاهيم المقتبسة من حقول المعرفة التي كانوا فيها أكثر دراية، مثال ذلك: حقل الدراسات الدينية، أو أنهم اتجهوا إلى تبنيّ أو استعارة الأشياء المألوفة لدى ثقافة ومعارف عصرهم - أي الأفكار السياسية السائدة في أيامهم، أو الأفكار التاريخية أو الاجتماعية المعروفة في الماضي - وبالتالي إلى العمل داخل إطار كان قد سبق للمؤرخين المعاصرين لهم إهماله أو تهذيبه.

ويمكن أن نميّز بصورة عامة، نموذجين رئيسيين للكتابة حول التاريخ الإسلامي ينبعان من المصادر التالية: «الثقافية - الدينية» و«السياسية - المؤسساتية». ولا شك أنّ هذه نماذج مثالية وليست نماذج وحيدة، فمعظم الكتّاب حول التاريخ الإسلامي ينتمون إلى حدٍ ما لكلي النموذجين. ولكن قد تكون هذه النماذج مفيدة كوصفٍ تمهيدي لأفكارٍ موجهة.

وبالنسبة لأولئك الذين تبنوا الاتجاه «الثقافي الديني»، كان المبدأ المنظم هو مبدأ «ثقافة»، أمكن تعريفها بإحدى طريقتين أساسيتين: **أولاً**: بلغة تجربة دينية خاصة كانت بالنسبة للثقافة الإسلامية، تجربة النبي وهو يدعو للرسالة والتي تمثلت فيما بعد في تقليد، أي: في أنظمة الممارسات والمعتقدات والتشريعات. وقد نشأ عن هذه الفكرة الموجهة نموذج من الكتابة التاريخية كانت قضاياه المتميزة تتعلق بالكيفية التي نشأ فيها التقليد الإسلامي عن الرسالة النبوية، وكذلك الكيفية التي صاغ بها هذا التقليد حياة أولئك الذين آمنوا بالرسالة، بحيث أن أكثر مظاهر الحياة دنيوية أمكن النظر إليها باعتبارها «إسلامية» على وجه التخصيص، فأصبح بالإمكان، على سبيل المثال، التحدث عن مدينة إسلامية، وريف إسلامي، وحكومات أو جيوش إسلامية.

ثانياً: أمكن النظر إلى العامل الموحد في الثقافة بلغة «رؤية عالمية» إنسانية انتقلت من ثقافة إلى أخرى. وعدّلت خلال عملية الانتقال: فقد نشأت الرؤية العالمية الإسلامية من خلال انتقال مثيلتها من العصور القديمة الكلاسيكية مع التعديلات التي أحدثها الإسلام (مهما كان مدى هذه التعديلات)، وكانت القضايا المتميزة لهذه الرؤية هي كيفية تبني العالم الإسلامي للثقافة الكلاسيكية، وكيفية الاحتفاظ بها وتطويرها أو تعديلها قبل أن تنتقل إلى أوروبا الغربية. ومع كل التحفظات الضرورية، يمكننا اعتبار مؤلفات: (Goldziher)[١٢٩] و(Arnold)[١٣٠] و(Gibb)[١٣١] ضمن المجموعة الأولى، ومؤلفات: (Becker)[١٣٢]، (Sauvaget)[١٣٣]، (Von Grunebaum)[١٣٤] ضمن المجموعة الثانية.

وكذلك، فإنّ الاتجاه «السياسي - المؤسساتي» يبدأ من مفهوم، وهو مفهوم جهاز منظم للحكومة، وبقدر ما تتجاوز فيه كتب هذا الاتجاه أسلوب الرواية نحو التأويل - بشأن طرق استلام السلطة وممارستها وفقدانها - يمكن، أيضاً، وضع هذه الكتب في مجموعتين: تلك التي تُعنى بتحليل المؤسسات، المؤسسات المالية على سبيل المثال، وتلك التي تُعنى بالأمور السياسية بكونها المعبر عن «روح» محددة، تُعرّف بمصطلحات

إسلامية أو «قومية». وكانت القضايا النموذجية لهذا النوع من التاريخ تدور حول كيفية الحصول على السلطة. تنظيمها. تبريرها. استخدامها. وفقدانها، وكانت هناك فرضية كامنة فحواها أن السلطة السياسية هي التي تصوغ شكل المجتمع. ويمكننا تعقب هذا النوع من الكتابة بـــدءًا مـــن (Von Hammer)[١٣٥] و[١٣٦] (Wellhansen). ومـــن ثم عبـــر[١٣٧] (Barthold) و(Gibb) ثانية. وبالنسبة لأولئك الذين جمعوا بين الاتجاهين السياسي والثقافي مثل (Gibb) فقد وجهوا عناية خاصة إلى ذلك اللون من الثقافة الذي رعاه الحكام والذين اقتبسوا منه مفاهيمهم الأخلاقية والسياسية.

وكان لمؤرخي المدرستين مفهوم محدد عن التاريخ الإسلامي بوصفه شيئاً مميزا لا يمكن إدراكه إلاّ في لغته الخاصة. وبالتأكيد يتفق الجميع حتى أشدهم إيماناً بالتاريخ الإسلامي. أن العالم الإسلامي كان على تماس مع عوالم أخرى في الزمان والمكان. إلاّ أن الإحساس بهذا التماس كان أكثر حضورا في التاريخ الفكري منه في التاريخ السياسي والاجتماعي. وقد تمكن (Schacht)، متبعاً في ذلك نهج (Goldziher) أن يبين تسرّب عناصر من التشريع الروماني والبيزنطي والتلمودي والساساني إلى التشريع الديني الإسلامي الناشئ[١٣٨]، إلاّ أنّ المؤرخين اتجهوا نحو النظر إلى الدولة الإسلامية باعتبارها نتاج عمليات داخلية. وهكذا، فإنّ معظم كتب التاريخ الإسلامي تبدأ بفصل عن الجزيرة العربية قبل الإسلام إلا أنها على الأغلب لا تشير إلى البيزنطيين والساسانيين، كذلك وبنفس الطريقة فسّر «النظام الاجتماعي للإسلام» من الداخل. وما حدث في المناطق التي سادها الإسلام كان يفسر على ضوء طبيعة التقليد الإسلامي، واعتبرت معرفة الإسلام المفتاح الأساسي لفهم هذا التقليد.

وكنتيجة لذلك فإنّ الاتجاه إلى رؤية القَدْر المشترك بين لبلاد والشعوب الإسلامية كان أكثر أهمية من الفروق بينهم ـ وكان هذا يعني عملياً ـ لو أخذنا هذا القدر غير المتجانس من العمل الذي تمّ في نواحي التاريخ الإسلامي المختلفة لرأينا أنّ نمطاً ثابتاً مقتبساً من الأجزاء «التركية العربية» في الشرق الأدنى كان يطبق على أجزاء أخرى من العالم الإسلامي. كذلك وبنفس الطريقة. هناك اتجاه لرؤية العالم الإسلامي بمنظار «الارتقاء» «والتراجع»: فالرسول قد غرس بذرة، ما لبثت أن ارتفعت إلى أقصى مدّ لها في ظل حكم العباسيين الأوائل. بمعنى القوة السياسية «والنهضة» الثقافية. وبعد ذلك فإن التمزق السياسي والركود الثقافي قادا إلى تراجع طويل الأمد لم يبدأ العالم الإسلامي النهوض منه حتى القرن التاسع عشر. بتأثير من الحضارة الغربية وانبعاث «الروح القومية».

وفي هذا الجيل فقط بدأ العمل بتاريخ الشرق الأوسط يتغذى بمفهوم جديدٍ هو مفهوم «التاريخ الاجتماعي». ومبدأه هو «نظام اجتماعي». بمعنى نظام متكامل للعلاقات الإنسانية بحيث أن تغيراً في أي جزء منه له آثاره في أي جزء آخر. وبالتأكيد يمكن تطوير هذه الفكرة واستخدامها بأكثر من طريقة. هناك تقليد تجريبي انكليزي وأميركي، لا ينبعث من نظرية محكمة بقدر ما ينبعث من تحوّل في الرأي والاهتمام بعيداً عن الحكام والحكومات نحو «الكيفية التي يعيش فيها الناس العاديين». إلاّ أن هناك ثلاثة نماذج من الفكر المنظم حول المجتمع وماضيه كان لها أيضاً تأثير على مؤرخي الشرق الأوسط وهي: فكر (Max Weber)و (Marx) ومدرسة الحوليات (Annals) للمؤرخين الفرنسيين، بعنايتهم بالدقة الكمية وبرغبتهم في التعلم من فروع المعرفة الأخرى وإخضاع التاريخ الإسلامي، كسواه من فروع المعرفة، إلى تساؤلات مقتبسة من نشاط العصر العلمي العام. وعلى الأخص فقد كان لمؤلف (Braudel) تأثير واسع، بسبب المفاهيم التي تضمنها والأساليب التي استخدمها وكذلك بسبب وثاقة صلته الواضحة بتاريخ الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية.

بالنسبة لأولئك الذين يطلقون على أنفسهم لقب مؤرخين اجتماعيين بمعنى أو بآخر، فإنّ «التاريخ الإسلامي» يعني شيئاً مختلفاً ويجب أن يفرّع بطرق مختلفة، ولا يرغب سوى عدد قليل من المؤرخين بالتخلي عن مفهوم التاريخ الإسلامي تماماً. ومعظمهم يجده صحيحاً ومفيداً ضمن حدود، ويدركون الخطر الناجم عن رؤية العالم الذي يسوده الإسلام، وكأنه لا يملك واقعاً قائماً بذاته، وأنه لا بدّ من أن يفسر بلغة شيء آخر بعيد عن ذاته: فمرحلة العصور الوسطى تفسر على أنها ببساطة مرحلة في انتقال الثقافة الكلاسيكية إلى أوروبا، بمعنى أنّه «شرق أوسط» في الزمان كما هو في المكان. إما في المرحلة الحديثة فيفسر على أنّه كيان سلبي فرضت أوروبا نفسها عليه.

إلاّ أنه من الضروري أن نحاول وضع تعريفات وتمييزات أكثر دقة مما فعله المؤرخون الأوائل.

أولاً: علينا أن نفرق بين مجموعتين مختلفتين من الصفات المميزة التي تبدو مشتركة بين معظم البلاد التي يسودها الإسلام. فهناك الصفات التي يمكن تفسيرها أو توضيحها بلغة قبول عام بالإسلام كنظام للمعتقدات والعبادة: أنظمة التشريع، أنواع محدّدة من المؤسسات الإجتماعية تَقَوْلبت بالتشريع، اهتمامات فكرية مشتركة، علاقة محددة بالعالم غير الإسلامي، تقليد محدد من التبادل السياسي. ومن جهة أخرى هناك جملة تشابهات مرتبطة بكون الإسلام، على الأقل غربي شبه جزيرة الهند، وقد انتشر وتجذّر في مناطق لها تركيب جغرافي معين وبالتالي تركيب اجتماعي اقتصادي، مناطق يستفاد منها من الأرض والموارد المائية على الأغلب من خلال عملية التآلف بين الزراعة الثابتة والرعي الموسمي المتنقل، وهي عملية غير ثابتة ومتحولة بطبيعتها، وهي مناطق هيأت فيها طرق التجارة الطويلة نشوء تجمعات مدنية كبرى في الأقاليم الخصبة، كما أنّها مناطق نشأ فيها نوع محدد من التكافل بين المدن والأقاليم الريفية المحيطة نتيجة للجمع بين العاملين السابقين.

ومن المهم أن لا نسيء فهم تفسير العلاقة بين هذين النموذجين من التشابه. إذ من المغري والخطر معاً الافتراض بأن الإسلام قد انتشر في أقاليم من نوع محددٍ لأنه كان ملائماً لها بوجه الخصوص، إلاّ أنّه قد يكون من الأسلم النظر إلى العلاقة كما يفعل عالم الاجتماع، بكونها علاقة بين عنصرين مختلفين يتفاعلان داخل نظام واحد، الإسلام يتمثل في مناطق بيئية (أيكولوجية) مختلفة، ولكنه أيضاً يعدّل أساليب الحياة التي يعيشها الناس.

ثانياً: من الضروري أن نميز فترات مختلفة، في كل منها يتوجب فهم المصطلحات كمصطلح التاريخ الإسلامي بمعان مختلفة، ومن الضروري في هذه الفترات تقسيم الأنواع المختلفة للتاريخ بطرق مختلفة. وفيما يتعلق بالتاريخ السياسي، فإنّ تقسيماً تقريبياً يمكن أن يكون كالتالي: الفترة المبكرة التي حكمت فيها الصفوة المسلمة مجتمعاً لا تزال غالبية غير مسلمة في الثقافة وقواعد السلوك، وفعلت ذلك داخل بنية سياسية موحّدة، فترة ثانية أو فترة وسيطة تميزت بزوال البنية الموحدة وإنشاء نوع جديد من العلاقة بين النخبة الحاكمة، في الدرجة الأولى نخبة تركية، وبين مجتمع أصبح بغالبيته مسلماً باعتناقه الإسلام وبتوسع نطاق التشريع الإسلامي؛ فترة ثالثة، وهي فترة الدول الخمسة الكبرى المكوِّنة للعالم الإسلامي، الأسرة العلوية، العثمانية، الصفوية، الأوزبكية، والمغولية؛ والفترة الحديثة وهي فترة زوال تلك الدول عدا واحدة، وسيطرة أوروبا وظهور (الدول القومية). وفي هذه الفترة الأخيرة يفقد مفهوم التاريخ الإسلامي، بعضاً من قيمته، كمبدأ للتفسير، وليس كل قيمة. ولا يمكن لمفهوم التاريخ «الشرق أوسطي» أن يحل مكانه، هذا المفهوم الذي هو في حد ذاته من اختراع السياسة البريطانية الامبريالية. (هذا يفسر أسباب استخدام مصطلح «التاريخ الإسلامي»، وليس

التاريخ «الشرق أوسطي»، في هذا البحث). إلاّ أنّه لا يجب الافتراض دون إعمال للفكر أبعد مدى بأن التاريخ الاقتصادي أو الفكري يقع ضمن الفترات التاريخية ذاتها.

ثالثاً: علينا أن نجري تمييزات جغرافية محددة. ويدرك جميع المؤرخين الإيرانيين كما قلنا، بأن الأنواع التي تميل إلى رواية التاريخ الإسلامي بلغتها هي على الأكثر مقتبسة من دراسة الجزء الغربي أي «التركي العربي» من العالم الإسلامي، ويحتاج الجزء الشرقي أو «التركي - الايراني» أن يفسر بلغة أخرى: بسبب الصيغ المختلفة التي أخذتها العقيدة والثقافة الإسلاميتين هناك، والبيئات (الأيكولوجيا) المختلفة، والروابط الجغرافية مع الهند وآسيا الداخلية. والأمر كذلك في المغرب، التي يمكن اعتبارها وحدة منفصلة ثقافياً وبيئياً، وقد أوضح (Burke) في مقال مثير أن الإطار الذي رسمه (Gibb) و(Bowen) للتاريخ العثماني في القرن الثامن عشر لا يمكن أن يطبق على تاريخ مراكش[١٣٩]. وبالطبع يمكن لهذه التقسيمات الواسعة أن تفرّع إلى أقسام ثانوية.

وهكذا يتوضح لنا، أن كلمات مثل «التاريخ الإسلامي» لا تعني الأشياء نفسها لو وردت في سياقات مختلفة، كما أنّ هذه الكلمات ليست كافية بحد ذاتها لتوضح كل ما هو قائم حتى في سياق واحد. وبتعبير آخر، فإنّ «الإسلام» والمصطلحات المشتقة منه هي «نماذج مثالية» يجب استخدامها بحذق مع تحفظات لا حدود لها وتعديلات لمعناها، بالإضافة إلى ربطها مع نماذج مثالية أخرى. هذا إذا كان على هذه المصطلحات أن تصلح كمبادىء للتفسير التاريخي. ويتنوع مدى استخدام هذه المصطلحات وفقاً لنوع التاريخ الذي نكتبه. وصلة هذه المصطلحات بالتاريخ الاقتصادي هي أقل ما يمكن. كما بيّن (Rodinson) في كتابه[١٤٠] (Islam et Capitalism) إذ أنّ الحياة الاقتصادية للمجتمعات التي يسودها الإسلام لا يمكن تفسيرها في المقام الأول بلغة المعتقدات أو التشريعات الدينية. ورغم تأثير التشريع الإسلامي على الصيغ التجارية، فإنّ أنواعاً أخرى من التفسير هي أكثر صلة بالموضوع: وكما اقترح[١٤١] (Cahen) وغيره، فإنّ بعض المفاهيم مثل مجتمع «الشرق أوسطي»، «المتوسطي»، «الوسيط» ما «قبل الصناعي»، هي أكثر فائدة من مفهوم المجتمع الإسلامي، وبالنسبة للتاريخ الاجتماعي السياسي يمكن للإسلام أن يعطي بعض عناصر التفسير، ولكن ليست جميع العناصر اللازمة. إذ لا يمكن تفسير مؤسسات وسياسات الدول «الإسلامية»: حتى الأكثرها تشدداً، دون الأخذ بعين الاعتبار الموقع الجغرافي، والحاجات الاقتصادية، ومصالح الأسر الحاكمة والحكام. وحتى تاريخ تلك المؤسسات التي يبدو أنّها قائمة على التشريع الإسلامي لا يمكن أن تفسّر كلياً بهذه المصطلحات؛ وكما يفترض (Milliot) في التقصي الذي قام به لأدب «العمل» في مراكش، فإنّ هناك دوماً طرقاً يتم بواسطتها اندماج الأعراف المحلية بالتشريع الإسلامي كما كان يطبق فعلاً. وبعض أنواع التاريخ الفكري فقط، على الأقل قبل العصر الحديث، يمكن تفسيرها بمصطلحات إسلامية على الأغلب، بكونها عملية تمّ فيها امتزاج الأفكار الخارجية بتلك الأفكار المنبثقة من داخل الإسلام نفسه لتشكّل نظاماً متماسكاً ومتطوراً قائماً بذاته؛ وحتى «الفلاسفة» يتوجب النظر إليهم الآن ليس كفلاسفة يونان بثياب عربية، بل كمسلمين يستخدمون مفاهيم وأساليب الفلسفة اليونانية لإعطاء تفسيرهم الخاص عن العقيدة الإسلامية[١٤٢].

إنّ المفاهيم الجديدة «للتاريخ الاجتماعي» تقودنا، أيضاً، إلى تأكيد مختلف في اختيار الموضوعات، وعلى وجه الخصوص، نحو تفصيلٍ جديدٍ للمواضيع الاقتصادية، ولدراسة تغيرات الانتاج والتجارة التدريجية والطويلة الأمد التي تستطيع تعديل بنية المجتمع

الاجتماعية الأساسية وحتى البنية البيئية (الأيكولوجية). ويجري الآن عمل ضئيل فيما يخص التاريخ الاقتصادي في العصر الوسيط. ويمكن أن يضاف إلى مؤلفات **الدوري**[١٤٤] **والعلي**[١٤٥] عن العراق. مؤلفات أحدث **لربيع**[١٤٦] و(Goiten)[١٤٧] عن مصر، ومقال مشترك وضعه (Udovitch), (Miskimin), (Lopez)[١٤٨] يضع التجارة الإسلامية في سياق أوسع لعالم البحر المتوسط وبالنسبة لأوائل العصر الحديث تصبح المصادر أكثر وثوقا. وتتمثل في الأرشيف العثماني وأوراق شركات التجارة الأوروبية. ويتبين من مؤلفات[١٤٩] (Inalcik) التي تعتمد على النوع الأول من المصادر، ومن مؤلفات (Davis)[١٥٠]، (Valensi)[١٥١]، و(Svoronos)[١٥٢] التي تعتمد على النوع الآخر. يتبين مدى الفعالية التي يمكن فيها اليوم تطبق أساليب التاريخ الاقتصادي على هذه المصادر. وبالنسبة للقرنين التاسع عشر والعشرين، فإن المواد الكمية تصبح أكثر كمالاً ووثوقاً، ولكن ما يبعث على الاستغراب أنه لم تتم الاستفادة منها إلى حدٍ كبير. هذا فيما عدا مؤلفات[١٥٣] (O'Brien) و[١٥٤] (Owen)، و[١٥٥] (Chevallier)، التي تعالج بعض قضايا التطور الأساسية. وبعض المقالات ذات الدلالة التي كتبها[١٥٦] (Issawi). ولم تبدأ الكتابة إلا لماماً في العالم الإسلامي. في نوع حديث من التاريخ، نعني به تاريخ السكان مع كل العوامل المؤثرة فيه، ولكننا مرة أخرى نجد بعض الاستثناءات: في كتابات[١٥٧] (Barkan) و[١٥٨] (Issawi)، و[١٥٩] (Todorov) و[١٦٠] (Cook). وبعض الملاحظات التي وضعها[١٦١] (Valensi) عن المرض والأوبئة في شمال إفريقيا، وكذلك فقد كتب (Musallam) مؤلفاً كاملاً لم ينشر بعد عن مواقف المسلمين تجاه تحديد النسل[١٦٢]. كما يستدل على ذلك من خلال الأدب التشريعي. القانوني، الطبي. العقاقيري والجنسي.

إلاّ أن أمراً آخر قد بدأ أيضاً، هو محاولة إعادة النظر بالموضوعات القديمة وذلك بوضعها في إطارٍ جديدٍ، هو إطار لمجتمع ينظر إليه كوحدة متكاملة. وهكذا أصبح بالإمكان كتابة نوع جديد من التاريخ السياسي، لا ينظر فيه إلى الحكومات بوصفها أجهزة تعمل بحرية، ضمن كتلة سلبية من رعاياها، ولكن باعتبارها أحد العناصر في نظام تتمتع كل أجزائه بالفعالية بمعنى ما. ورؤية التاريخ السياسي على هذا النحو، تثير جملة من التساؤلات بالإضافة إلى التساؤلات التقليدية التي تتعلق بكيفية التحكم بالإدارة الحكومية وتسييرها. وتدور هذه التساؤلات حول المسائل التالية: الوسائل التي تمكن الذين يتولون الإشراف على الحكم سواء كانوا حكّاماً أو جنوداً أو موظفين، من التجذّر داخل المجتمع الذي يحكمونه والتَقوْلب به، التعرف على أشكال ردود فعل الفئات الاجتماعية المختلفة لسعي الحكومات للتحكم فيها التي تتراوح بين الولاء والمقاومة أو الرضوخ. الوسائل التي تسعى فيها الحكومات لتحقيق أهدافها سواء كانت الضغط والمناورة أو تحكم البيروقراطية. الطرق التي تستطيع فيها الفئات الواقعة خارج الإداة الحكومية أن تضمن لنفسها مشاركة في النفوذ أو السلطة السياسية. الكيفية التي تسعى فيها الفئة المتواجدة داخل الأداة الحكومية من ضمان قدر معين من حرية العمل سواء من خلال التقرّب من الحاكم أو التحكم في جزء من البيرقراطية أو من خلال الثروة والنفوذ الاجتماعي داخل المجتمع الذي يتولون حكمه.

وكما سيكون لدينا دوماً نوع من التاريخ الفكري يدرس بنظرية تجريدية تطور مجموعة الأفكار والعلاقات فيما بينها، فإنَ هناك طرائق أخرى لدراسة هذا التطور باعتباره جزْءاً متمماً لعملية اجتماعية. وقد لا يكون ناجعاً أن نجعل من الأفكار ببساطة «مجرد تعبيرات» عن نوع ما من الواقع الاجتماعي. ولكن يمكن دراستها بصورة صحيحة من زاوية التأثير الذي تحدثه على أسلوب المعيشة في بيئات اجتماعية مختلفة. وكذلك عملية

«الانتقاء» التي تتمكن من خلالها بعض الأفكار بالتجذر والانتشار بينما تفشل الأفكار الأخرى، والأكثر أهمية، هو النظر إلى المفكرين باعتبارهم نتاج محيط اجتماعي يؤدون أدواراً اجتماعية محددة وليس فقط كمفكرين. وهكذا، فإن «العلماء» ليسوا مجرد حَفَظة ونَقَلة لتراث فكري معين، بل هم يتولون مناصب معينة، ويتمتعون بامتيازات معينة ولهم ارتباطاتهم بالفئات الاجتماعية المتعددة، وكونهم «علماء» ليس كافياً بحد ذاته لتفسير أدوارهم؛ ويوضح الكتاب الذي ظهر مؤخراً وحرره (N. R. Keddie) هذه المسألة[١٦٣]، وعلى نفس المنوال، يمكن أن نجد تاريخاً اجتماعياً للفنون، العمارة، العلوم، وحتى الآن لم تجر إلاَّ محاولات ضئيلة لإثارة مثل هذه الموضوعات.

وهكذا يمكن أن نستخرج عدداً كبيراً من الموضوعات من مجموعة التصورات الجديدة، بحيث لا يقتضي الأمر سوى القيام بعملية اختيار شخصي فيما بينها. ونطرح كأمثلة أربعة أنواع متعددة من الموضوعات قد تثير الاهتمام:

أولاً ـ التاريخ المديني: ونظراً لأنَّ قدراً كبيراً من مادة المصادر تعالج بصورة رئيسية المدن وسكانها، فإنَّه من الطبيعي أن يجد المؤرخون الاجتماعيون هنا حقلاً غنياً بوجه الخصوص. ونحن نجد تقليداً طويلاً إلى حد ما من الدراسات الإسلامية المدينية، إلاَّ أنَّ المؤلفات القديمة كانت تعنى على الأغلب بالمدينة بوصفها نتاجاً اصطناعياً، ونقصد بذلك كيفية إنشاء وتنظيم الطرق والأبنية، ثم كيفية تعديلها وتغيرها عبر العصور، ويمكننا أن نعدَّ دراسات (Hautecoer)[١٦٤] و(Wiet)[١٦٥] و(Sauvaget)[١٦٦] و(Marçais) ضمن هذا النوع، وامتداداً لذلك نجد مؤلفات أكثر حداثة تعنى بنمو المدن من حيث المساحة، وتقسيماتها إلى أحياء، وقضايا أخرى مشابهة، كدراسة أبو لغد عن القاهرة[١٦٧]، و(Ayverdi) عن استامبول[١٦٨]. إلاَّ أنَّ الاهتمام الرئيسي قد تحول في الأعمال المتأخرة إلى المدينة كنظام اجتماعي، بمعنى كيفية تفاعل الأجزاء المختلفة من أجل الحفاظ على توازن معين، والاتجاهات التي تتحرك فيها قوة هذه الأجزاء، والاتفاقات التي تستطيع تحقيقها مع الحكومة، وعلاقات التغيير الاجتماعي والتبعية السياسية بين الفئات الأساسية في المدينة ـ العلماء، التجارة، والحرفين المهرة، المسيحيين واليهود، الطبقة العاملة والسكان غير الدائمين في المدن. وعمل المؤرخين الفرنسيون في الغالب على استخدام هذا الموضوع: كتاب (Cchen) بعنوان[١٦٩] (Mouvements Populaires et autonomisme urvain) وكتاب (Le Tourneau) عن فاس[١٧٠]، وكتاب (Mantran) عن استامبول[١٧١]، و(Raymond) في عددٍ من المقالات بالإضافة إلى كتاب شامل[١٧٢] عن القاهرة، ونُضيف إلى هذه المؤلفات كتاب (Lapidus) وعنوانه[١٧٣] (Muslim Cities in the later Middle Ages) وهو إلى جانب موضوعه الظاهر، يعرفنا بنموذج مثالي أوسع مجالاً.

وترتبط بموضوع المدن، وإن كانت تتجاوزها إلى حدٍ كبيرٍ، دراسة أنظمة الرعاية (Patronage)، التي كان يقوم عليها تنظيم المجتمع لأغراضٍ سياسية: نعني بذلك علاقات الحماية والتبعية الهرمية الشكل التي تنتشر عبر المجتمع بحيث تربط أكثر المجتمعات عزلة وانغلاقاً بمجتمع أكثر اتساعاً، وتربطهم في النهاية بالمدن الكبرى وحكوماتها، وتؤمن بذلك قدراً من الحماية للضعيف، وتعطي فئة «الأعيان» في رأس الهرم الاجتماعي أداة التحرك السياسي، كما تقدم للحكومة وسيلة «المناورة» لمدّ نفوذها حتى إلى ما وراء حدود الإشراف البيروقراطي. إلاَّ أنَّ هذه العلاقات بطبيعتها غير ثابتة، لأنها تتجه دوماً نحو التحرك في اتجاهين، لأنَّ من هم في قمّة الهرم يحاولون تقوية قبضتهم على من هم أدنى منهم، ومن هم في منزلة أدنى يسعون إلى مدّ سلطتهم في العمل المستقلّ: بمعنى أنَّ الحكومات تعمل على تحويل

«الأعيان» إلى بيروقراطية، والبيروقراطية تسعى لأن تصبح من فئة «الأعيان». إنَّ دراسة مثل هذه الأنظمة هي وحدها التي تمكننا من فهم ديناميكية العمل الاجتماعي السياسي في مجتمع تقليدي (وأيضاً، وإلى حد ما، في مجتمع «متحدّث»). ونشير مرة أخرى إلى كتاب (Lapidus) من حيث أنَّه يعطينا نموذجاً مثالياً لمثل هذا النوع من الأنظمة في محيط مديني، أما بالنسبة لمناطق الريف والسهوب، فإنَّ كتاب (Lambton) وعنوانه: (Land lord and peasant in persia)[١٧٤] يقدم تحليلاً عميقاً للعلاقة المثلثة الزوايا بين الحكومة والمالك والمزارع، تبعاً لتحوّلاتها وفق القوة النسبية للطرف الأول والثاني، ويصف مقال[١٧٥] (G. Baer) الموقع المتأرجح لأولئك الذين يشغلون مراكز وسيطة في الهرم الاجتماعي «العمدة» في القرية، فهم وكلاء الحكومة وبنفس الوقت زعماء المجتمع المحلي.

ثالثاً: إنَّ دراسة ما يبدو أنّها تحركات «بدوية» أو قبلية متكررة في التاريخ الإسلامي تحتاج إلى مزيد من التوسع، وكما نعرف، فإنَّ نموذج المجتمع الريفي في الشرق الأوسط العادي، رغم تنوعه، هو مجتمع يجمع بين الزراعة الثابتة والرعي المتنقل الموسمي. هذا الواقع يستبعد تماماً التفسير القديم للتاريخ الإسلامي على أساس أنَّه عداء موروث بين «الصحراء والأرض المزروعة». إذ قد يكون الرعاة والزراع هم نفس السكان أو أنَّهم ينتمون إلى نفس الجماعة أو أنَّهم يعيشون وفق أسلوب من التكافل فيما بينهم.

والقضايا الحقيقية التي تطرح نفسها هي من نوعين. **أولاً**، كيفية تفسير التحولات طويلة الأجل للتوازن بين الزراعة والرعي؛ ويبدو من الخطر الافتراض أن هذه التحولات إنما هي حركات سكانية، كما يبدو في الظاهر حيث تقوم مجموعة من السكان بدفع الأخرى، ربما تكون كذلك، ولكنها قد تكون أيضاً تحولات من نمط في استخدام الأرض إلى آخر داخل جماعة قائمة، وهذا قد ينجم عن تغيرات في المناخ، الأساليب الفنية أو حاجات التجارة.

ثانياً ـ الكيفية التي نفسر بها الحركات السياسية التي تؤدي إلى تغيير الحاكم، وتبدو على أن لها أساساً «بدوياً». ويبدو هنا التناقض بين ما يذكره المؤرخون بشأن ظهور القبائل والتحالفات الكبرى التي تجتاح البلاد، تستولي على المدن وتشيد الامبراطوريات، وبين ما يبدو من عدم قابلية سكان الرعي لإفراز جماعات أكبر مما تتطلبه ضرورات الحياة الاقتصادية ـ أي مجموعات للرعي وللهجرة. ويمكن أن نجد بدايات الإجابة في التمييز الدقيق بين الأسماء والأشياء. فالأسماء القبلية القديمة قد يستمر استعمالها رغم تغيير واقعها الذاتي، كأسماء **قيس ويمن** في لبنان في القرن الثامن عشر أو فلسطين في القرن التاسع عشر، وقد يعني استخدام مثل تلك الأسماء أن لغة القرابة تستخدم للدلالة على تركيب «سياسي»، وليس على مجموعة تجمعها رابطة نسب حقيقية، هي مجموعة مكوّنة من عناصر مختلفة، ليس من الضرورة أن تكون على صلة قرابة أو أن تكون جميعها في مرحلة البداوة، ولكنها تلتف حول زعامة ما قد تكون رجلاً أو أسرة. وربما يعود ظهور هذه الجماعة إلى همّة زعيم ينبثق هو نفسه من داخل جماعة بدوية، ولكن ما يبدو أكثر احتمالاً أن يعود ظهور هذه الجماعة إلى عامل خارجي أي بفعل زعيم يتحكم بالموارد الثابتة ووسائل العمل في المدينة[١٧٦].

رابعاً ـ هناك أهمية خاصة تعلّق على الدراسات التي ينحصر نطاقها في أقاليم أو جماعات محدودة داخل إطار أوسع، على اعتبار أنَّه من خلالها فقط نستطيع فهم، ما حدث في التاريخ فعلاً. فالدول تعمل بصور مختلفة في أجزاء مختلفة من المناطق التي تسيطر عليها، وكذلك فإنَّ المعتقدات لا تعني الشيء نفسه للجماعات المختلفة. وأسلوب التكافل القائم بين سكان المدن والقرى وأولئك الذين يقيمون في الخيام، هذا الأسلوب

يتنوع طبقاً لعوامل جغرافية اقتصادية وسياسية. وهذا يصدق على جميع فترات التاريخ، ولكن لنأخذ كمثال الفترة الأولى في التاريخ الإسلامي. فنحن نستطيع فهم «الفتح الإسلامي» بشكل أوفى من خلال دراسات إقليمية لعملية الفتح، وعملية انتشار الإسلام. والكيفية التي تبنّى فيها الحكام الجدد وغيّروا الأنظمة التشريعية والإدارية القائمة. ولذا هناك حاجة ملحة - في حال توفر المصادر - لدراسة المدن أو أجزاء منها، ودراسة الأقاليم والقرى، وكذلك مجموعات اجتماعية وطوائف دينية خاصة. ونشير هنا مرة أخرى إلى أنّه قد بوشر بالعمل في هذا المجال: مثلاً التقصي الذي قام به (Goiten) للطائفة اليهودية في القاهرة في العصر الوسيط[١٧٧]، وكذلك تحريات **صليبي** الدقيقة، التي سبق ذكرها في أصول العائلات اللبنانية[١٧٨]، ودراسة (Chevallier) لأسلوب تأثر الاقتصاد المحدود المدى في القرى اللبنانية بالثورة الصناعية في أوروبا، والنتائج السياسية التي نجمت عن ذلك[١٧٩]، وكذلك مؤلف (K. Brawn) عن ميناء في مراكش[١٨٠].

ولا بد للمؤرخ الاجتماعي أن لا تقتصر رؤيته على التاريخ بل يتجاوزه نحو العلوم الاجتماعية لاكتساب بعض المفاهيم والأساليب التي يستخدمها، ويبدو هذا واضحاً في التاريخ الاقتصادي: وبمقارنة كتاب (Davis) مع كتاب أقدم وضعه (Masson) و(Wood) عن تجارة الشرق (الليفانت)[١٨١]. يتوضح لنا المدى الذي يستطيع فيه مؤرخ اقتصادي مدرّب أن يستخلصه من المصادر. كذلك، فإنّ كتاب (Owen) بعنوان: (Cotton and the Egyptian Economy)[١٨٢] هو نتاج واضح لمجموعة من الدراسات التي وضعت مؤخراً عن التطور الاقتصادي، تضع مصر في القرن التاسع عشر في منظور مقتبس من دراسات عن الهند واليابان في نفس الفترة التاريخية.

ولا يبدو أنّ المؤرخين قد أخذوا الكثير عن علم الاجتماع. وبعضهم قد تأثر بأفكار (Max Weber)، ومثال ذلك (Lapidus)، إلاّ أنّ علم الاجتماع لم يستطع أن يخلق، كما يبدو أسلوباً أو منهجاً يمكن تطبيقه بدقة على الماضي، وعلى المجتمعات التي سبقت مرحلة التصنيع. وحققت الجغرافيا البشرية، بالمعنى الذي يتفهمه العلماء الفرنسيون، تأثيراً أكبر. ويبدو على الأغلب أن المؤرخين الفرنسيين، أكثر من العلماء الأمريكيين، كان لديهم إحساس قوي بالأيكولوجي، أي العلاقة بين الأرض والناس.

ولا يدعي سوى قلّة من المؤرخين أنّهم قد تعلموا الكثير من علم السياسة وربما كان هذا أحد الأمثلة عن التباطؤ الزمني القائم بين التحولات في مجال الأفكار والأساليب لموضوع ما وبين مدى معرفة أولئك العاملين في أنواع أخرى من المعارف بهذه الأفكار والأساليب. ولا شك أنّ ذلك النوع من علم السياسة، الذي يعنى بتحليل المؤسسات السياسية الرسمية، ليس له صلة وثيقة بالعصور أو المجتمعات التي لا تملك مثل هذه المؤسسات. أما نظريات التطور أو التحديث السياسي والتي كانت معروفة أو سائدة منذ عدة سنوات فيبدو لمعظم المؤرخين أنّها عامة جداً بحيث لا تخدم كثيراً في دراسة مجتمعات محددة، بوجه خاص تلك المجتمعات من العصور السابقة. إلاّ أنّ نوعاً جديداً من التحليل لبعض الاشكال السياسية غير المؤسساتية، قد تطور في السنوات القليلة الماضية، ونعني به تحليل الأساليب المختلفة التي تمكنت فيها الفئات الاجتماعية من أن تصبح قوى سياسية تتجه نحو الوصول إلى السلطة. وحتى الآن لم تجر سوى محاولة أو اثنتين من أجل تطبيق هذه المفاهيم على الماضي: نخص منها دراسة (Harik) في كتابة (Politics and change in a traditional society) وهي محاولة لرؤية لبنان في القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر في إطار نظرية سياسية محددة.

إلاّ أنّ علم الاجتماع الذي يفترض الاستفادة منه

العديد من المؤرخين هو الأنتروبولوجيا الاجتماعي (Social anthropology) ويعود ذلك إلى أنّه يبحث في المجتمعات بوصفها وحدات متكاملة؛ وقد تطور هذا العلم من خلال دراسة مجموعات صغيرة مغلقة سابقة لمرحلة التصنيع. وهو في حد ذاته قد ركز على إيجاد أدوات لفهم مجتمعات يسيّرها العرف والعادة أكثر من قواعد رسمية ومؤسسات: وبالتالي فإنّ أساليب هذا العلم بوجه خاص ملائمة جداً لفهم بعض مظاهر المجتمع الإسلامي مثال ذلك طبيعة علاقات الحامي التابع، توزع السلطة في مجتمع متجزىء، الدور الذي تلعبه القرابة كلغة للتعبير في العلاقات الاجتماعية ولتعميقها، الدور الموحّد للزعامات والجماعات الدينية، العلاقات بين فئة الملتزمين في المدينة والجماعات الريفية. وقد استطاع هذا العلم أن يعطينا بعض الدراسات الهامة عن المجتمعات الإسلامية، مثال ذلك دراسات Robertson - Smith)[١٨٤] و[١٨٥] (Evans- Pritchard)

ومن أجل هذه الأسباب جميعاً يتطلع المؤرخون الاجتماعيون للبلاد الإسلامية نحو علم الأنتروبولوجيا. قد يكون هذا مفيداً ولكن إلى حد ما يكتنفه الخطر، إذ بسبب عدم توفر المصادر التاريخية عن المجموعات الريفية الصغيرة، قد نفترض أنّه لم يلحقها التغيير، وأنّ ما لاحظه علماء الأنتروبولوجيا في الحاضر أو الماضي القريب هو صحيح دوماً. في الحقيقة لا يمكن للمؤرخين أن يستخدموا نتائج عمل علماء الاجتماع بطريقة آمنة إلاّ بشرط واحد هو أن لا ينسوا بأنهم مؤرخين.

يبدو أنّ التاريخ الاجتماعي قد أصبح، على الأغلب، الأسلوب السائد في كتابة التاريخ بالنسبة للجيل الحاضر، ولكن مع ازدياد فعاليته، تتبدّى نواحي قصوره بصورة أوضح، وإذا لم يطبق بمنتهى الدقة، فإنّ التمييز الذي يتصف به قد يختفي، وكذلك قد يختفي الوعي به وإدراكه. وهكذا فإنّ الحاجة قد تكون أكثر إلحاحاً إلى نموذج أكثر تعقيداً من التاريخ. وكما أنه يتوجب على المؤرخ الاجتماعي أن ينظر إلى الأمور السياسية داخل إطار اجتماعي كامل، كذلك من الضروري رؤية النظام الاجتماعي داخل وحدة كاملة أكثر اتساعاً: بمعنى آخر أن لا ننظر إلى النظام الاجتماعي بحد ذاته، بل كما ينعكس هو وتغيراته في اذهان تَقَوْلَبَتْ بثقافة خاصة، أو على الأصح كما تراها تلك الأذهان. ويمكن كتابة هذا النوع من التاريخ بأسلوبين: الأول يمكن أن يكتب كنوع من التفكير الجماعي: لعصر كامل، أو فئة اجتماعية ما أو أمة. فمثلاً بالنسبة للعصور الوسطى، تكتب الأحداث والتغيرات كما تنعكس في أذهان الطبقة المتعلمة المدينية، ويمكن دراسة فئة العلماء بشكل جيد. بالنسبة للعصور الوسطى يعطينا كتاب (Berque) وعنوان: (L'Egypte, imperialisme et revolution)[١٨٦] مثالاً متميزاً عن التغيرات السياسية والاجتماعية كما تم رؤيتها من منظورين في وقت واحد، كالأحداث التي تؤدي من جهة إلى فقدان الحس القومي الجماعي من خلال فقدان الرموز ومن جهة أخرى إلى بعث هذا الحس. وقد يصعب أجراء نفس النوع من الدراسة في بلاد لا يتواجد فيها ذلك الحس االقومي الموحّد، الذي تشكل بفعل عوامل الجغرافيا والتاريخ وتمّ الحفاظ عليه وتطويره بفعل قوى تنطلق من مدينة كبرى واحدة. وكبديل لهذا الأسلوب، يمكن دراسة عصر ما كما ينعكس في ذهن شخص واحد كما يبين لنا ذلك (P. Brown) في كتابه عن حياة[١٨٧] (ST. Augustine)، إلاّ أنَّ هذا الأسلوب لم يستخدم في العالم الإسلامي، عدا بعض الدراسات القصيرة، كدراسة (Berque) عن كاتب مراكشي في القرن السابع عشر[١٨٨].

إنَّ الأفكار التي ترشدنا في كتابة التاريخ، هي أيضاً سوف توجهنا من أجل إعداد جيل جديد من المؤرخين. ومن الواضح أن التاريخ الإسلامي كما أصبح ينظر إليه في عصرنا، لا يمكن أن يدرّس في فراغ، أي باعتباره

العنصر الوحيد في التعليم العالي، بل ما هو الإطار الأوسع الذي يجب أن يوضع فيه؟ وهل يتوجب على المهتمين بالتاريخ الإسلامي أو على مدرسي وباحثي المستقبل أن يتمّ تعليمهم داخل أقسام التاريخ، أو داخل أقسام «الدراسات الاستشراقية»؟

وفي الشرق الأوسط نفسه، تشكل دراسة تاريخ المنطقة محور المنهاج في أقسام التاريخ، إلاّ أن التاريخ الإسلامي، في معظم الجامعات في أوروبا وبعض الجامعات في أميركا الشمالية يجري تعليمه على الأغلب داخل أقسام الدراسات الاستشراقية. ولا يبدي معظم المؤرخين الإسلاميين ارتياحهم للوضع الراهن. فهم يشعرون أن أقسام الدراسات الاستشراقية تسيطر عليها بصورة أساسية اهتمامات العاملين في حقل تدريس اللغات والأدب، وأن هذه الأقسام ليس لديها التفهم الكامل لطبيعة ومتطلبات الدراسة التاريخية، كما يشعرون أنَّ أقسام التاريخ إما معادية لتاريخ الشرق الأوسط أو لا مبالية، بسبب عدم رغبتها بتوزيع مواردها المحدودة على فروع أكثر، أو بسبب قصور في اهتماماتها وتصوراتها ـ أو ربما بسبب فشل المؤرخين الإسلاميين لجعل موضوعهم جزءًا من الثقافة التاريخية العامة.

وقد لا تكون المسألة الشكلية أساسية كما يتراءى لنا، إذ أن المسألة الحقيقية تكمن في أن معظم الجامعات لا يتوفر فيها عدد كاف من المؤرخين الإسلاميين، بإمكانهم دفع آرائهم الخاصة بمتطلبات موضوعهم وإعطائها الثقل المناسب مهما كان القسم الذي ينتمون إليه. ولن يزدهر التاريخ الإسلامي كفرع أكاديمي إلا إذا توفر في بعض الأماكن عدد مناسب من الأساتذة يدفعهم اهتمامهم إلى تطبيق أفكارهم حول الأسلوب الذي يتوجب فيه تدريب مؤرخي المستقبل.

ولو تساءلنا عن كيفية تدريب هؤلاء، نجد مجموعة متنوعة من الردود، ويمكن هنا، أن نطرح بعض الأفكار الشخصية، والتي يبدو أنّها تحظى بدعم كبير.

أولاً ـ لا شك أن على الراغبين بممارسة التاريخ الإسلامي بصورة جدية القيام إن عاجلاً أو آجلاً، بدراسة مدققة للحضارة الإسلامية بمعناها الواسع ودراسة اللغات التي عبّرت بها تلك الحضارة عن نفسها، ولكن يفضل أن تأتي هذه الدراسة المتعمّقة بعد أن يحصل أولئك على خلفيّة تاريخية عامة جيدة، وليس قبلها. وفي أوروبا الغربية، على وجه الخصوص حيث يمكن أن تبدأ الدراسة المتخصصة في سن السادسة عشرة أو نحو ذلك. فإنَّ الشهادة الجامعية الأولى تستطيع أن تزود ذهن الطالب بتكوين أساسي لن يفقده في المستقبل، ولهذا يفضل أن يكون هذا التكوين بمعناه الكامل تكويناً تاريخياً. (بالتأكيد قد لا نجد اتفاقاً عاماً بهذا الشأن، ولا ضرر في ذلك، إذ أنَّ هناك فروقاً لا متناهية حول أسلوب تناول الموضوع والإحساس به، كما أن الخلافات بشأن كيفية تدريس التاريخ قد تثير بحد ذاتها تساؤلاً تاريخياً).

ثانياً ـ إنّ ما ندعوه «ثقافة تاريخية» يجب أن يحوي منذ البداية عناصر لا تُستمد فقط من التاريخ الإسلامي، الذي قد لا يستطيع تماماً أن يوجد من داخله، ذلك الحافز الذي يعمل على تطوره. ويتوقف انتقاء هذه العناصر على اهتمامات المدرس والطالب، بالتأكيد ستحوي بعض التاريخ الأوروبي، وربما بعض التدريب في واحد أو أكثر من العلوم الاجتماعية.

ثالثاً ـ لا يسهل علينا، داخل إطار تدريس التاريخ الإسلامي نفسه، أن نصل إلى توازن صحيح بين «الوسيط والحديث» ولا شك أن معظم المؤرخين يشعرون بأهمية المعرفة الدقيقة للتاريخ والحضارة الإسلاميتين، حتى لأولئك الذين يرغبون في النهاية بدراسة العالم الحديث. إذ أنَّ هذه المعرفة تعطي الطالب تعليماً غنياً من خلال تعريفه بالأحداث التاريخية الكبرى والأفكار الأصيلة، وهي تتطلب أساليب فنية صعبة، وإدراكاً لأسلوب في التفكير يختلف تماماً عن أسلوبنا،

وهما أمران لا يمكن الحصول عليهما إلا بعملية الانتقال من الأساتذة. يضاف إلى ذلك، أنَّ تراث هذه المعرفة باقٍ في العالم الحديث. ومن جهة أخرى، فإن النظر إلى العالم الحديث بذهنيته قد تمت صياغتها بدراسة التاريخ الوسيط هو أمر تحوطه المخاطر. ولا بدَّ للراغب بدراسة التاريخ الحديث من أن تكون لديه معرفة عميقة بالتغيرات الواسعة التي لحقت الفكر والإحساس والمجتمع في العصور الحديثة. وعالِم الإسلاميات الكلاسيكي الذي ينظر إلى عالم الشرق الأوسط الحديث قد يقع فيما يسمى «التخفيض أو الإنقاص» بمعنى أنَّه يقلل إلى أقصى حدٍ مدى التغيير الذي لحق حتى بالأفكار والمؤسسات «التقليدية».

وكما أنَّ بعض أدوات البحث تبدو قاصرة أو ناقصة، كذلك الحال في بعض أدوات التعليم، ولا نجد سوى بضع كتب تمهيدية يمكن وضعها بين أيدي أي مبتدىء، على الأقل في البلاد التي تقرأ اللغة الإنكليزية. ويبدأ معظم الطلبة في الوقت الحاضر، كما فعلوا خلال العشرين سنة الماضية بكتاب (Gibb) وعنوانه، (Mohammedanism)[١٨٩]، وكتاي (Lewis) وعنوانه، (Arabs in History)[١٩٠]، إلاّ أنَّه لا يسهل علينا إيجاد كتب اخرى لقراءتها.

قد نحتاج إلى أربعة أنواع من الكتب للتدريس، أولاً تأتي المؤلفات «التبسيطية» (Vulgarisation) أو التأليفات التجريبية (ولن يكون الأمر أكثر من ذلك في المرحلة الراهنة للبحث). وقد يكون سابقاً لأوانه التفكير بمؤلف جامع للتاريخ الإسلامي بأكمله، ورغم بعض الفصول الممتازة (The Cambridge History of Islam)[١٩١] ينقص هذا المؤلف إطار مفاهيمي عام، وفهم مشترك للتاريخ الإسلامي. وقد أتيح الوقت مؤخراً للقيام بعمل تأليف بحثي عن القرون الأولى للتاريخ الإسلامي، وفي هذا المجال فإنَّ قرّاء الفرنسية هم أكثر حظاً من قراء الإنكليزية، وذلك بمؤلف (D. and. J. Sourdel) وعنوانه:[١٩٢] (La Civilisation de L'islam classique) ومؤلف (Cahen) وعنوانه: (L'islam des origines au début de L'empire ottoman)[١٩٣] وقد يتم عمل شيء مشابه لمصر الأيوبية والمملوكية. وبالنسبة للقرون الأولى في الأمبراطورية العثمانية نجد كتاب[١٩٤] (Inalcik)، وبالنسبة لافريقيا الشمالية نجد تاريخ (Julien) بطبعته المعدلة[١٩٥]، وكتاب أحدث وضعه أبو النصر[١٩٦]، ولا نجد بالفعل بالنسبة لإيران مؤلفاً من النوع التمهيدي سوى مؤلف أولي وضعه[١٩٧] (Bausani). وبوجه عام، لا نجد مؤلفاً جامعاً عن تطور المجتمع الشيعي المسلم. ورغم كل الاهتمام الموجّه نحو التاريخ الحديث، لا نجد كتباً عامة جيدة، تتجاوز رواية الأحداث السياسية بالنسبة للمنطقة الواقعة على الساحل الشرقي للبحر المتوسط.

ثانيا - يحتاج المدرسون إلى كتب من نوع آخر، موجهة نحو قضايا، أكثر من توجهها نحو فترات تاريخية، تستعرض بوجه عام الوضع الراهن لقضية ما، وتقترح التوجهات للبحث المستقبلي. ومثال جيد على ما نحتاجه يعطينا إياه كتاب (Valensi) وعنوانه: (L'Maghreb avant la prise d'Alger)[١٩٨] في سلسلة (Question d'histoire)، والكتاب يلخص، مستنداً في ذلك على البحث الجاري، القضية التي تبحث فيما إذا كان الاستعمار الفرنسي قد جاء كرد فعل للركود الاقتصادي والاجتماعي في المغرب أم لا.

ثالثاً - يشعر بعض المدرسين بالحاجة إلى الكتب «المصادر»، أي خلاصات مترجمة ومعلق عليها بحواشي لكتابات ومصادر أولية إسلامية، التي يمكن أن تكمل الكتب العامة التمهيدية. وتتوفر بعض الخلاصات الجيدة في: كتاب (Lewis) وعنوان:[١٩٩] (Islam)، وكتاب (Sauvaget) وعنوانه:[٢٠٠]، (Historiens arabes) وكتاب (William) وعنوانه:[٢٠١] (Themes of

nlhgd (Gabrieli) Islamic Civilization), وعنوانه[٢٠٢] (Arab Historians of the Crusades)، والمجلدات التي وضعها (Issawi) عن التاريخ الاقتصادي في القرن التاسع عشر[٢٠٣]، ولكن نحتاج للمزيد من هذه الخلاصات (على كل حال، يفضل بعض المعلمين أن يقوموا بعملية انتقاء المصادر، وفقاً لمحتوى واتجاه تدريسهم).

رابعاً - هناك حاجة عامة لترجمة بعض كتب التاريخ الإخباري على الأقل وغيرها من المصادر الإنكليزية أو الفرنسية، حتى يتمكن الطلاب من الحصول على نوع من الاحتكاك بالمصادر الأصلية وبعقلية الرجال الذين كتبوها، حتى قبل أن يتمكنوا من قراءة هذه المصادر بلغاتها الأصلية. ومرة أخرى نشير هنا إلى أن الطالب الفرنسي أكثر حظاً من الإنكليزي، بفضل تلك المؤسسة التي ألغيت الآن (Thèse Complementaire) التي كان مقبولاً لها نشر أو ترجمة نص ما.

لقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة، بأننا بحاجة إلى جميع أنواع العمل العلمي، إلاَّ أنَّ هذا يجعل بالتالي إدراكنا للأولويات أكثر وليس أقل، إلحاحاً، نظراً لندرة المصادر وندرة العاملين بالبحث.

ويمكن لتصوّر العالِم أن يتحرك كما يشاء، وكذلك قد يكون مستحيلاً على الإطلاق تحديد الأولويات بالنسبة للبلدان المختلفة أو بالنسبة للفترات التاريخية المختلفة، إلاَّ أنّه يمكن تكوين فكرة عامة حول نوع العمل الذي يتوجب دفعه وتمويله، ومن المحتمل أن هناك اتفاق واسع حول الحاجة إلى مثل تلك المهام التالية:

١ - فيما يتعلق بالمصادر تبدو الحاجة متساوية من أجل:

ا - نشر أو إعادة نشر طبعات محققة لكتب التاريخ الإخباري الهامة بالعربية والتركية والفارسية.

ب - جمع الوثائق الخاصة بالحكومات والمحاكم الشرعية والطوائف الدينية، والمؤسسات التجارية، والصناعية، والعائلات، وكذلك تصنيف هذه الوثائق جيداً، وفهرستها وحفظها، ويضاف إلى ذلك ضرورة تدريب الأرشيفين.

٢ - فيما يتعلق بأدوات البحث والتعليم، تبدو ضرورة خاصة نحو:

ا - طبع القواميس الموسعة بالعربية والفارسية التي تتناول بوجه خاص لغة المجتمع والحضارة الإسلاميتين في أعلى مراحل تطورها.

ب - طبع الخرائط والأطالس التاريخية بالمقياس الكبير.

٣ - فيما يتعلق بعملية التنظيم لمسألتي التدريس والبحث، تبدو الحاجة من أجل:

ا - تكوين مجموعات من المؤرخين الإسلاميين في بضع جامعات على الأقل.

ب - الحفاظ على الصلات الوثيقة بين المؤرخين من خلال تنظيم زيارات واجتماعات متخصصة.

٤ - فيما يتعلق «بمحتوى» البحث، كما سبق وقلنا، فإنّه في التحليل النهائي، على كل عالِم أن يتّبع أسلوبه الخاص، إلاَّ أنَّ الأجهزة التي تنظم أو تموّل البحث عليها أن توجه اهتماماً خاصاً نحو المشاريع التي تعنى بما يلي:

ا - التاريخ الاقتصادي، وبشكل أعم، أي عمل يسعى لتجاوز الانطباعات ويضع أسساً كمية راسخة.

ب - العمل العلمي المفصّل على وحدة صغيرة، مثال ذلك الدراسة الدقيقة للمناطق، المدن، القرى، العائلات، الطوائف الدينية أو المؤسسات الإدارية.

جـ - العمل العلمي الذي يسعى إلى إدراج التاريخ السياسي والتاريخ الديني ضمن إطار

التاريخ الكلي لمجتمع ما، بمعنى آخر، تتبع التفاعل بين المؤسسات والحركة السياسية، حركات الفكر والعقيدة، وبين المجتمعات التي تتواجد فيها، وذلك من أجل تكوين صورة أكثر دقة وشمولاً وحساسية وحياة للتاريخ الإسلامي».